الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الأدب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

قسم اللُّغة والأدب العربي

التَّخصُّص: لسانيات عامَّة

مَوقِف مُحمَّد الخَضر حُسَين من دعَوَات تَيْسِير النَّحو والصَّرف

مذكّرة مقدَّمة لاستِكمال مُتطلَّبات الحُصول على شهادة اللِّيسانس

إعداد الطّالبين:
عبد الله غازي
هاجر بوخروبة

إشراف الأستاذ:
عبد الحفيظ شريف

السَّنة الجامعية:

2022-2021م

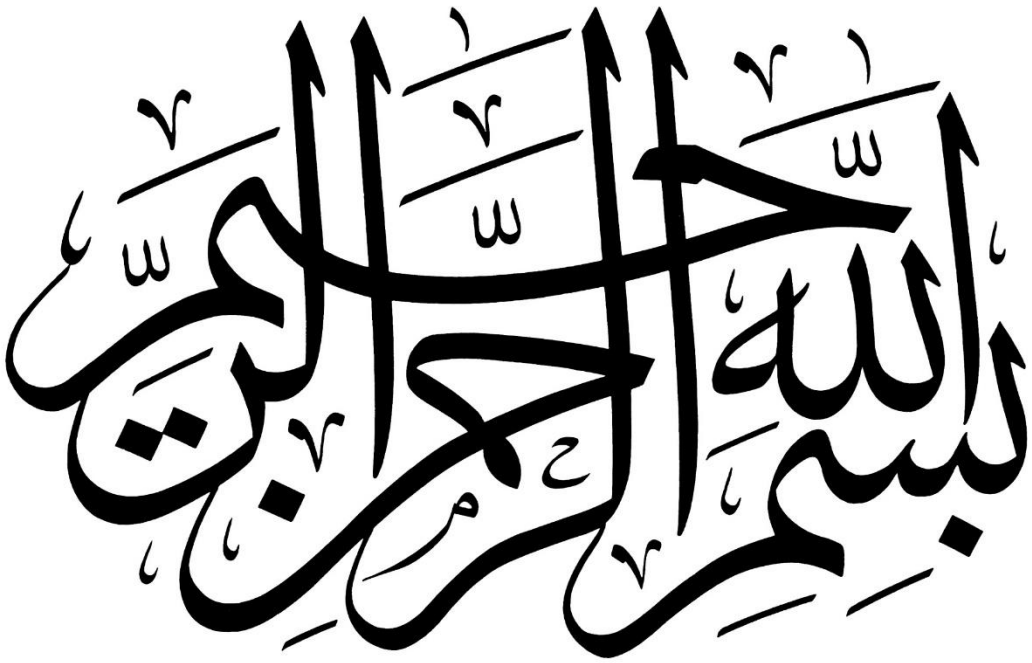
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، ومن سهرت الليالي لراحتي،

إلى نبع الحنان والعطف، إلى أعظم إنسانة في الوجود

"أمي الغالية حفظها الله" .

إلى من تعب في سبيل أنْ أرتاح، إلى رمز العطاء، إلى من تشقَّقت يداه

من أجل إسعادي:

"والدي العزيز رعاه الله."

إلى من كان لهم الأثر البالغ في تجاوز الكثير من العقبات والصِّعاب، إلى

من شاركوني اللحظات الحلوة والمرة، وكانوا لي سندا في هذه إخوتي

"ياسين، عبد الرؤوف، وأحلى أخت بمثابة ابنتي"

إلى من أشهد لهم بأنهم كانوا لي خير الرِّفاق في جميع الأمور، إلى من لم

يتركوا يدي وقت حاجتي

"بلال، وليد، ومحمد."

إلى جميع من وقفوا بجواري ولو بدعاء

أهديكم بحثي المتواضع وأسأل الله التوفيق

عبد الله

إهداء

أولًا إنَّ لله الفَضل في أن أصِل إلى هذِه المرحلة بعد تعبٍ طويلٍ، فالحمدُ لله كثيرًا، ثم إنَّني لأَشكُر نفسِي جزيل الشُّكر لجِهادِها وتعَبِها وبُلوغِها هذا الهدَف الذي طالما كُنت أتمنّاه.

أمَّا بعدُ إلى من تمنيتُ أن تَكون بجانِبي في هذه اللَّحظة، إلى من سَعيتُ إلى هنا بفضلِها ومن أجلِها إلى من تَفترشُ التُّراب وأتمنى أن تكُون الجنَّة من نصِيبها إلى مصدرِ قُوّتي وفخرِي "**أُمِّي الغَّالِية**"، شكرًا لكِ فلولاك لما وصلتُ إلى هُنا.

إلى من علَّمني أنَّ الدُنيا كِفاح وأنَّ لا أحد سيدُوم لي، إلى من لم يبخَل عليَّ بأَي شيءٍ، إلى أعظِم رجلٌ في الكَون "**وَالِدي الحَبِيب**".

إلى الذِّكرى الوَحيدة التي بَقيت لي من أُمِّي؛ أخَوَاي العَزِيزين "**فَاطِمة، أَيُّوب**"

إلى من كانت لي نوراً وقتَ ظُلمتِي إلى من وجدتُها وقت حاجَتِي، أُختِي بالقَلب التي أنجبَتها لي الأيَّام "**شَيمَاء**" أدَام الله صداقَتنَا.

إلى أُختي التي أنَجبتها لي خَالتي وصدِيقةُ طُفولتِي "**وِدَاد**".

إلى رفِيقات عُمرِي "**إيمَان، وَفَاء، رَانيَا، سُميّة، سَنَاء، دُنْيا، هُدَى، زَينَب، أَسمَاء، لِيليَا، إشرَاق**".

إلى من تَحمَّلَني طَوال إنجازَ هذا العَمل الزَّميل والأخ "**عبدُ الله**"، وفَّقك الله.

إلى إخوَتِي: "**عزَّ الدِّين، إيهَاب، مُنِير، أُسَامة، مُحَمَّد، رَائِد، يَاسِين، لخضَر**".

إلى أُستَاذي المشرِف الذي لم يَبخَل عليَّ بنصائِحه وإرشَادَاتِه "**شَرِيف عَبد الحَفِيظ**"

أُهدِي هذا العَمل المتَواضِع.

هَاجَر

شكر وعرفان

أول الشُّكر، شُكر الله على تَوفِيقه وهِدَايته إِلى طَلب العِلم والدِّين واتبَاع سَبِيل الصَّالِحِين

ثاني الشُّكر، شُكر الوَالِدين الكَرِيمين على ما قدّمَاه في سَبِيل تَنشِئتي وَحثِّي عَلى طَلبِ العِلم والنَّجَاح.

ثالث الشُّكر، شكر زميلة العمل والأخوة والأصدقاء وكلِّ من كان له مشاركة في هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو نصيحة أو ابتسامة.

شُكرٌ خاصٌ:

الحمد لله الذي تفضل علينا بدكتور مُشرفٍ مُراقِبٍ ونَاصحٍ رافقنَا في أوّل تجربة لتَقدِيم بحثٍ علمِّيٍ رسميٍ، وفَّقه الله لكلِّ خيرٍ وزادَه عِلمًا ورِفعةً، وكذا شُكر كلُّ من قام على تعلِيمنا مُنذ الصِّغر إِلى يومنا هذا بارك الله فيهمً جَميعًا والحمدُ لله رَبِّ العَلمِين.

عبد الله

شكر وعرفان

بدايةً الشُّكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد عزيمتنا لإكمال هذا البحث، ونحمده راكعين الذي وهبنا الصبر والمطاولة والتَّحدِّي لنجعل هذا الموضوع علما ينتفع به.قال رسول الله ﷺ: "من لم يشكر النّاس لن يشكر الله"

أتقدم بأسمى عبارات الشُّكر والامتنان من قلب فائض بالمحبة والتَّقدير والاحترام له، وأقدِّم أزكى تحياتي وأجملها وأثناها، شاكرة لك على كلِّ ما قدَّمته لي، وما نصحتني به خلال إشرافك على هذا البحث، لك منِّي كلَّ الشُّكر يا أستاذ "شريف عبد الحفيظ"

وأتقدم بشكري الجزيل إلى كافة أسرة اللُّغة والأدب العربي من عميدها وحتَّى عاملها البسيط.

وأشكر كلَّ من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد شكراً لكم من صميم القلب.

هَاجَر

مُقدّمة:

الحمدُ لله على إحسانِه، والشُّكر له توفيقه وامتِنانه، وصلى الله وسلم على نبيّه وإخوانِه أما بعد.

لقد كان النّحو العربيُّ وسيلة أساسِّية من وسائل الدَّرس اللُّغوِي الذي جفَّت الأقلامُ للتَّدوِين فيه لحاجة النَّاس إليه وإقبالِهم عليه، وغَاية عظِيمةِ من غاياته، وخاصة في فترةٍ من الزَّمن الذي وافق عصرَ الاحتِجاج والفصَاحة، فاعتبر من العُلوم القدِيمة النَّشأة حيثُ يَمتدُّ من مُنتصَف القرن الأول الهجري.

لقد كان القُرآن الكريم أوَّل مُدوَّنة تُدرَّس آنذاك، واتُخِذت فيه جُلُّ الأسبابِ والوسائِل لتفادي تفَشِّي اللَّحن والتَّحرِيف في كِتاب الله، نظرًا لما كان في تلك الفترةِ من اختِلاط الألسِنَة بسبب انتشار الدَّعوة الإسلامِية.

سار ركبُ المُؤلِّفين والعُلماء في استِنباط أحكامِ النَّحو وحدِّ حُدُودِه وقواعِدِه في جوٍّ من التَّحرُز الشَّدِيد والاحتياط مَخافة المَسَاس بأحكامِ الدِّين الحَنِيف، وكغَيرِه من العُلوم سَطع وتوهَّج وبَلغَ أسمَى درجَاتِ التَّطُور العِلمي في فَترةٍ قَصِيرةٍ من التَدّوِين كانت تحدُّ بحدُود كِتاب سِيبويه آنَذاك.

ومَع مُرُور الزَّمن تَغيرَت الغَاية من صِيانة القُرآن من اللَّحن والتَّحريف إلى مطلبٍ وموضوعٍ علمِيٍّ كَثُر فيه التَّعمُق في الدِّراسة والتَّدوين حدَّ المُؤلفات العِظام، فنَادى بصُعُوبَتِه وتَشعُّبه طُلَّابُ العِلم والدِّين، وبَدأ النُّفور من تعلِيمه، فاستَجابت لهذِه الصَّيحات

أَقلامُ العُلماء بكتبِ التَّيسِير والتَّسهِيل وبَسطِ قواعِدِه، وضمن هذا السِّياق اخترنا مَوضُوعا تابعنا فيه تداعيات هذه القضية في العصر الحديث، فسَلكنا في ذلك دراسة لمُدونة وجهدٍ من جهودِ التَّيسِير، جاءت تحت عنوان: "**مَوقِف مُحمَّد الخَضر حُسَين من دعَوَات تَيْسِير النَّحو والصَّرف**" بحكم أنَّ هذا الموضوع ما زال يتَّسع لِدراسات أخرى، فتابع البحث جانبا من الحَركة الحديثة في التَّيسِير، وأصله بيانٌ أورَدته وِزارة المعارف المِصرية حَمل جُملةً من الاقتِراحات دعَت إِلى تيّسِير النّحو والصَّرف، وبأسلوبٍ علمِيٍّ نَلمِس ردَّ أحدَ العُلماء والمعرُوف بمُحمّد الخَضر حُسين على ذلك تعليقًا ونقدًا.

إشكالِيّة البَحث:

كان اختيارُنا لهذا الموضُوع من الدِّراسة بعد بحثٍ وتدقِيقٍ واعتِبارات عدَّة، ولعلَّ أبرزها؛ الصَدى الواسِع والإقبال الكَبير الذي حقَّقه هذا البيانُ حيث يُعتَبر من الجُهود الجماعية الرَّسمِية في العُصور المُتأخِّرة، وكذا موقع الإمام العلمي والمعرفي، وأُسلوبه العلمِيّ البَليغ في ردِّه على ذلك، وهو ما ولَّد لدينا رَغبةٌ في دِراسة هذا المُقترح، فكيف كانت اقتراحات اللّجنة وما ردُّ الإمام عليها؟

المنهَجُ المُتَّبَع:

اعتمد البحث منهج التَّحليل والمُقارنة لتناسُبِه مع الموضُوع، إذ أنَّ إيراد الاقتراحات وتحلِيلها يُورثُ معرفةَ أسلُوب اللّجنة وتأثّرها ورغبتِها العِلميّة في التَّيسِير، ومُقارنة ما ردَّ

به الإمام على هذِه الاقتِراحات، وقولِ عُلماء النّحو في القَديم استنادًا في ذلك على كُتبِهم يُبيّن منهجُ الإمام وأُسلُوبَه العِلمي في ذلك.

بُنيَة البَحث:

قام هذا البحثُ على دِراسةٍ قصيرةٍ لهذا الموضُوع، فتضمَّن مُقدّمةً ومدخلا احتوى ترجمةً للإمام تعريفًا بحياتِه العِلمية، وكذا إشارة إلى مَسألة التَّيسِير بين القَديم والحديث وفي فصلٍ واحدٍ تطرّقنا إلى دِراسة البَيان بردِّ الإمام عليه.

الدِّراسات السَّابِقة:

إنَّ استعراض الدِّراسات في التَّيسير النَّحوي لا يمكن الإحاطة بها كثرةً، ولكنَّ مناقشة آراء لجنة المعارف الشهيرة قد عرضت لها بعض الدِّراسات نَذكُر مِنها أهمَّ الدِّراسات:

1- النّحو المِنهجَي لمُحمد أحمد برافق حيث وَرد في كِتابه هذا البَيان المَخصُوص بالدِّراسة وبالاطِّلاع على الكِتاب يتّضِح دِراسته لأغلَب مسائِل البيان في التَّيسِير.

2- مراجعات مُجمَّع اللّغة العربية بالقَاهرة حيث عُرض عليه البَيان وأورَد جملةً من الرّدُودِ عليه ألغَت بعضَه وجدَّدت في البعض الآخر، وسيحاول البحث استعراض آراء الشيخ محمَّد الخضر حسين من تلك الاقتراحات إضافة إلى ما سبق من الدراسات حولها.

الصُّعُوبات:

لعلَّ أبرَز الصُّعوبات التي اعترضتنا في هذا العمل؛ هو اتِّساع فروع مَسائل التَّيسير وهو ما جعلنا نركز على منهج الشَّيخ في الرَّدِّ أكثر من متابعة تفاصيل الرُّدود

وفِي الأخير نَسألُ الله التوفيقَ والسَّداد، وشُكر نِعمته أن منَّ علينَا بمُشرفٍ كان وراء كل صغيرةٍ وكبيرةٍ في هذا العمل وفَّقه الله لما فِيه الخَير وزَاده عِلمًا والحمدُ لله ربِّ العَالمين.

الفَصل الأوَّل:

تَرجمَة الإمَام مُحمد الخضَر حُسَين

1- ترجَمة الإمَام مُحمّد الخَضَر حُسِين:

وُلِد الإمام مُحمَّد الخَضَر حُسين في مدِينة نفطة التُونُسِية يوم 21 جويلية 1873م وسط عائلةٍ مشهُورة بأَدبِها وعِلمِها، وقد نزحت من منطقة طولقة ناحية بسكرة الجزائرية. كان أبُوه الشَّيخ الحُسين بن علي بن عمر إمامًا صالِحًا وزاهدًا في حياته، ووالِدتُه بنت الشَّيخ مُصطفى بن عزوز السَّيدة حليمة السَّعدية التي كانت قُدوَتَه ومُعلِّمته، حيث تلقَّى علُومَه ونشأَ وترعرَع على يَدِها وِفق تعاليم الإسلام، فقد جمعَت والِدتُه محاسِن الأخلاقِ والتَّقوى. كمَا كان لخالِه مُحمَّد المكِّي بن عزوز بالغ الفضل في العنَاية به وتعلِيمه عُلوم القُرآن والحَديث.

اعتمد الإمام في حياتِه على مصدرين، هُما القُرآن الكرِيم والحدِيث النَّبَوي، حيث جعلهما منطلق حياته كلِّها لتحصِيل العِلم النَّافِع والدَّرجات العُلى.

كانت له هِمّةٌ عالِيةٌ مُنذ صِغره، حيث حِفظ القُرآن الكرِيم في سنٍ مُبكِّرة على يَد شيخِه عبد الحفيظ اللَّمُوشي، وكان ذلك مصدر طلبه للعِلم والتَّقوى في حياته، وقد ساعدته بيئَتُه التي نَشأ فِيها على تعلُّم قواعِد الشِّعر العربي والفصاحِة في الكلام.

يقول الإمام في مُقدِّمة ديوانِه "**خواطِر الحياة**": "نشأتُ في بلدةٍ من بلادِ الجَريد يُقال لها (نفطة)، وكان للأدبِ المَنظُوم والمَنثُور في هذه البلدة نفحَاتٌ تهبُّ في مجالِس

عُلمائِها، وكان حولِي من أقَارِبي وغَيرِهم من يقول الشِّعر، فتذَوَّقتُ طعم الأدب من أوَّل نَشأتِي، وحاولتُ وأنَا في سنِّ الثّامنة عشرةَ نظم الشِّعر".[1]

عُرفَ الإمام بكثرةِ رحلاتِه وهِجرتِه طلبًا للعِلم، حيث هاجر في سنِّ الثَالثة عشرةَ إِلى مدِينة تُونس وبالضَّبط "جامِع الزَّيتونة" الذي يُعدُّ مُلتَقى طُلَّاب العِلم والدِّين. دَرس على يدِ شُيوخ كُثُر وممَّن كان لهُم واسعُ الفضلِ عليه؛ الشَّيخ سالم بوحاجب وعمر اين الشيخ وخالُه الشَّيخ محمَّد المكِّي بن عزُّوز، حيث حصل على "شهادة التَّطوِيع"[2] في 14 صفر 1316هـ.

بعد تخرُّجه في "جامع الزّيتونة" انتقل إِلى دِمشق في 18 جويلية 1912م، حيث دامت رحلتُه 4 أشهرٍ وستَّة أيّام، عاد بعدها إِلى تُونس في 24 نوفمبر 1912 لمُمارسةِ نشاطِه الثَّقافي، وبعد بُلُوغِه سِنَّ الأربعِين هاجَر نِهائِيًا إِلى دِمشق ثمانِية سنواتٍ اشتَهَر خِلاَلَها بكثرةِ التَّنقُل بين البُلدان العربيّة والأورُوبية.

جَالسَ الإمام كِبار العُلماء والمُفكّرين حيث أصبح عضوًا في المجمع العِلمِي العربِي والتدّريس في المَدرسة السُلطانية، كما ألقى دُروسًا ومُحاضراتٍ في المساجِد والمدَارِس التَّعلِيمية. قال الإمام في رِسالة له من دِمشق إِلى الشَّيخ مُحمَّد صادق النيفر بتُونس: "أمَّا سِيرتُنا بدِمشق، فلم تَتغيَّر عن الطّرِيقة التي كُنّا نسلُكها في تُونس، وهو أنَّ مُعظم

[1]– محمَّد الخضر حسين، مقدمة "ديوان خواطر الحياة" جمع: علي الرِّضى الحسيني، ط1، دار النَّوادر، دمشق 1431هـ–2010م، ج7، ص6.

[2]– وهي الشَّهادة التي تمكِّن حاملها من التَّطويع لإلقاء الدُّروس في جامع الزَّيتونة، كما تؤهِّله للقيام بوظائف علمية ودينية.

أُدباءِها وكبرائها يَعرِفُونَنَا ونعرِفهم، وبالجُملة فقد لقِيتُ مِنهُم أخلاقًا حسنةً، وآدابًا مؤنِسةً وفيما بلغَنِي أنّهم راضُون عن سِيرتِنا، ومُعجبُون بمسلَكِنا في التَّعليم".[1]

اعتُقل الإمام مُدّة ستَّة أشهُر وأربعةَ عشَر يومًا في شهر رمضان سنة 1334هـ، في مُعتقَل رِجال السِّياسة (خان مردم بك) بتُهمَة حضُور اجتماع وُرِد في طيَّاتِه مسائِل تُخِل بأمنِ الدَّولة العُثمانية، وكان من رِفاقه في المُعتقل الرَّئيس شكري القوتلي وفارس الخوري ومن أجمل شِعره في المُعتقَل:

غُلَّ ذا الحبس يدي عن قلم كان لا يصحو عن الطرس قتاما

هل يذود الغمص عن مقلته أو يلاقي بعده الموت الزؤاما

أنا لولا همة تحدوا إلى خدمة الإسلام آترت الحماما

واصَل الإمام رحلاتِه وهذه المَرة إلى ألمانيا، وكانت هذه الرِّحلة عكس الرَّحلات الأخرى، فكانت غايتُها الاجتماع بالأسَرى المَغاربة حيث انقسمَت هذه الرِّحلة إلى مرحَلتَين: المرحلة الأولى دامت تِسعة أشهر في عام 1917م، والمرحلة الثَّانية سبعةُ أشهرٍ في عام 1918م، تعلَّم خِلالها اللّغة الألمَانِية وعُلُوم الكيمياء والطبيعة.

قاوم الإمام الاستِعمار مع المَغرِب مِمَّا دَفع السُلطات الفَرنسية إلى الحُكم عليه بالإعدام غيابِيًا بتُهمَة التَّحرِيض على الثَّورة. استقرّ بعدها مدةً طويلةً في القاهرة، أَطلق عليها العَلامة مُحمَّد الفاضل بن عاشُور مرحلةَ المَجد الثّقافي والشُهرة العِلمية. حيث بلغَت

[1]– محمَّد الخضر حسين، من أوراق ومذكرات الإمام محمَّد الخضر حسين، جمع: علي الرِّضى الحسيني، ط1، دار النَّوادر، دمشق 1431هـ– 2010م، ج11، ص25.

القِيمة العِلمِيّة والمَعرفِيّة للإمام آنذاك أعلى مراتِبها، وزاوَل في هذه الفترة عِدّة أعمالٍ مِنها عمله بالتّصحيح في دارِ الكُتب المِصرية، وتشكِيل مُختلف الجَمعيّات والنَّوادي، وكذا التَّدريس وغيرها من النَّشاطات.

لقد كان للإمام ارتباطات مع شتّى العُلوم وأبرزُها حِفُظه للقُرآن الكريم وتفسِير ما تيسَّر من آياته، حيث قام بتفسِير سُورة الفاتِحة، وآيات متفرّقات من سُور القرآن الكريم، منها ما نشَره في مِجلة "لِواء الإسلام"، ومنها فسَّر ما ألقاه في عدّة مُحاضرات في المَساجِد الكبرى، وكان يعتمِد في تفسِيره على تمحِيص الرّوايات، يقول الإمام:" فمِن واجِب الكاتِب في التَّفسِير أنْ يتّجِه إلى تمحِيص الرّوايات، ولا يُعوّل إلَّا على ما صحَّت رِوايته، وأن يكونُ عارِفًا بعلوم اللُّغة العربية وفُنونِ بلاغتِها".[1]

تصدَّى الإمام إلى مُختلف مُحاولاتِ التَّحرِيف والطّعن في القُرآن والسُّنة، وكَتب في السِّيرة النّبوية الشَّيء اليَسِير فألقَاها على شكلِ مُحاضرات أو مَقالات في المَجلات من ذِلك رِسالةٌ بحجمٍ صغيرٍ بعُنوان "مُحمدٌ رسولُ الله وخاتِم النَّبِيّين".

تعلَّم الإمام اللّغة العربِية الفُصحى من بِيئتِه التي نَشأ فيها حَيثُ حرِص عليها كُلَّ الحِرص لأنَّها لغةُ القُرآن والحدِيث ومُحاضرَتُه (حياةُ اللُّغة العربية)[2] خيرُ دليلٍ على ذلك

[1]– محمَّد الخضر حسين، "بلاغة القرآن، جمع: علي الرِّضى الحسيني، ط1، دار النَّوادر، دمشق 1431هـ– 2010م ج2، ص24.

[2]– محاضرة ألقاها سنة 1327هـ، في جمهور غفير من الأدباء وأساتذة اللغة العربية في (الجمعية الصادقية) كبرى الجمعيات الأدبية في تونس، عندما كان مدرسا بجامع الزيتونة – ينظر كتاب "دراسات في العربية وتاريخها" للإمام.

ومِن أهمّ ما قدَّمه للُّغة العربية كِتابُه (القِياسُ في اللّغة العربية)، كما كانَت له أشعارٌ ومَقالاتٌ حول أهمّية اللّغة ومكانتها في حياة الفَرد والمُجتمع.

إنَّ مِن خِصال أهل العِلم والإمامة الدّعوة إلى الاصلاحِ وهو ما قام به الإمام منذُ صِغره حيث دَعا إلى إصلاحِ الفردِ بالالتزام بتعالِيم الإسْلام وقواعِده وكذا سُلوك طريقِ الحقّ والرَّشاد، ومن الإصلاح مُحاربة أهل البِدع والزَّيْغ عن طريقِ الله المُستقيم لتنشِئةِ مُجتمعٍ إسلاميٍّ مُحافظٍ.

لقد كان للإمام قُبولٌ كبيرٌ بين أفراد مُجتمعِه حيث كانُوا يقدِّمونه لإلقاء الكلِمات والمُحاضَرات في مُختلفِ المُناسَبات، أبرزُ هذه المُحاضَرات؛ مُحاضرة (الحرّية والسَّلام) حيث هزّت قُلوب المُجتمع التُّونُسي لأنَّها كانت في فَترة استِعمار لشعبٍ مُحاصرٍ مُضطهدٍ تكلَّم فيها بِلُغة فصيحةٍ سلِيقةٍ كان لها بالغِ الأثرِ آنذاك.

عُيِّن الإمام قاضيًا في مدِينة بنزرت لفترةٍ من الزَّمن مارسَ فِيها مهامَه بعدلٍ وإخلاصٍ غير أنَّ هذا المَنصِب أبعدَه عن غايتِه الحقِيقيّة فاستَقال بَعدَهُ بفترةٍ قصيرةٍ ليعُود لِنشر الدِّين والعِلم في مُختلفِ رُبوع الوطن، لكنَّ هذا لم يمنَعه من تدوينِ ما مرَّ عليه خِلال عملِه في القضَاء، وكتب مقالًا بعُنوان (القضاءُ العادِل في الإسلام) وغيره من المقالات في مجال عمله.

لكلِّ عالم نصيبٌ من الجَرح والتَّعديل حيث نَاظر الإمامُ غيره من العُلماء دفاعًا عن الحقّ ونُصرة دين الإسلام فانبَرى بقلمِه لذلك، ردَّ الشَّيخ على طه حسين ومحمَّد خلف الله والشَّيخ محمود شلتوت وغيرهم فيما رأى الإمام أنَّهم أخطأوا فيه.

وللإمام نصيب من الشِّعر العربي، وهو ما حمله ديوانه (خواطِر الحَياة) بما اعتمده من الكتابة الشعرية القائمة على جانبِ الدّين حيث ألَّف في مجالاته من الإسلامية والوِجدانية فسُمّيَ بذلك الإمام الشَّاعر.

إنّ من نصائح الإمام وهي ما طبّقها خِلال حياته وهي يشدُّ الرِّحال في طلب العلم والدين، فقد عُرِف بكثرةِ تِرحاله عبر مُختلف مراجع العلم، ومن أبرز رحلاتِه ما أُطلق عليها اسم (الرّحلة الشرقية) وما ترتَّب عليها من دورات ومحاضرات ودروس علمية نشرا وجمعا لمختلف العلوم.

لقد كان من نصيبِ الإمام في حياته إنشاءُ أربعِ مجلات في مُختلف العلوم والمواطن حيث أنشأ مجلَّة "السَّعادة العُظمى" في تونس ومجلَّة "الهداية الإسلامية" في القاهرة وحرَّرَ مجلَّتين أولُهما مجلَّة "نور الإسلام" بالجامع الأزهر، ومجلَّة "لواء الإسلام" ومن أبرز مؤلَّفاته "كتاب القِياس في اللّغة العربية"، الذي نال به العُضوية في هَيئة كِبار العُلماء حيث تصدَّى بقلمه ولِسانه لكلِّ الأسئلة والاقتراحات في لجنة كِبار العُلماء فأقرُّوا بعقله ودينه وارتقى بذلك لمشيخة الجامع الأزهر في 22 سبتمبر 1952م.

في يوم الأحد 13 رجب 1377هـ، انتقل الإمام الزَّاهد الوَرِع محمَّد الخضر حسين إِلى جوار ربِّه سبحانه وتعالى، بعد عمرٍ مديدٍ في طاعة الله جلّ وعلَا والسَّعي في نشر الدّين وإظهار كلمة الحقّ.

2- تيسير النّحو بين القديم والحديث:

اهتدى العرب قديمًا بالقرآن الكريم، حيث جعلوا منه منهج حياتهم وطريقهم إِلى الصِّراط المُستقيم، فاستنبَطوا مِنه مُختلف العلوم والأحكام لفصاحَة لغتِه وبلاغتِه وإعجازه، ولعلَّ أبرز العلوم التي انبثقت عن هذا الاهتمام "عِلم النَّحو" الذي نشأ نتِيجة تفشّي اللَّحن في القُرآن الكريم، فاتَّخذ أولوا الرَّأي من أهل العلم سُبل الحِفاظ عليه من اللَّحن والتَّحريف وقد اختلفت الرِّوايات في نشأة علم النّحو وكثرت الأقوال والمذاهب في ذلك، ولعلَّ أبرز ما ذهب إليه الجُمهور أنَّ نشأته كانت على يدِ أبي الأسود الدُّؤلي (96هـ)، بأمرٍ من أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب حيث روَى ابنُ الأنباري (328هـ) في نزهة الألبَّاء "اعلم – أيَّدك الله تعالى بالتَّوفيق، وأرشدَك إِلى سواءِ الطَّريق– أنّ أوَّل من وضع علم العربية وأسّس قواعِده، وحدّ حدوده، أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه وأخذ عنه أبو الأسود"[1].

يختصُّ علم النّحو أو علم العربية بمتابعة التَّغيير في أواخِر الكلِم ويُقصد بالنّحو الطَّريقَة والقصد يُقال: نَحَوْتُ نَحْوَ فُلان أيْ قَصدّتُه واتّجهتُ إليه، يقُول ابن جنّي

[1]– عبد الرَّحمان محمَّد الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تع: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، ص14.

(396هـ): "هو انتِحاءُ سَمْتِ كلام العَرب، في تصرُّفه من إعراب وغيره، التثنية والجمع والتَّصغير، والتكسير، والإضافة، والنّسب والتَّراكيب وغير ذلك..."[1]، لقد كانت الحاجة مُلِّحة إِلى علم النّحو في تلك الفترة فاتَّجه المُؤلفون والعلماء إِلى وضع أحكام وقواعد لصيانة اللّغة وحفظها، وكان كلام الله وحديث النَّبي صلى الله عليه وسلم وكلام العرب المادَّة الأساسية لجمع تلك القواعد والأحكام، فظهرت في ذلك المُؤلَّفات وكانت في أوَّل الأمر عبارةً عن رسائل وكتبٍ صغيرةٍ جَمعت القواعد الأساسية والأصول الأولى في النّحو العربي، وحتّى دروس عِلمية ومُحاضرات تعليمية في ذلك، كان مصدرها الأول أهل السليقة في الكلام وأصحاب الألسن السَّليمة، حيث أرادوا بهذه القواعد جمع شمل العرب والمُنتَمِين إليهم إِلى غلِق سُبل اللَّحن والتَّحريف، وسار النّحو في طريقِ النُّمو والتّطوُّر إِلى أبعدِ الحُدود، وألفت فيه المؤلَّفات بمُخَتلفِ أنواعِها، وقد استهلَّها الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) وتلميذه سيبويه (180هـ) ودوِّن النَّحو في مُؤلَّفات فشَهِدت هذه المرحلة إقبالًا كبيرًا وانتشارًا واسعًا للنَّحو فهمًا وتطبيقًا، أملا في أنْ يُقرِّبَهُم ذلك من عصرِ الفَصاحة والاحتِجاج، كلُّ هذه الدَّوافِع والحَملات لم تمنَع عِلم النّحو من السَّير في ركب العُلوم السَّابقة التي لحِقتها فترةٌ من المُعِيقات والصُّعوبات سُمِّيت هذه المرحلة بتَيْسِير النّحو العربي، جاء في لِسان العرب في معنى التَّيسِير "هو مصدرُ الفعل يسَّرَ واليُسر

[1]– أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: د. عبد الحميد هنداوي، (د.ط)، دار الكتاب العلمية، بيروت، ص15.

اللِّين والانقِياد وياسَرُه، أي سَاهَلَه، واليُسر ضدُّ العُسرِ. أراد أنَّه سهلٌ سمح قليلُ التَّشديد"[1] فبعد أنْ خرجت المُؤلفات النَّحوية الأولى عن غايتها من الإفصَاح والإيضاحِ إلى كثرةِ المَذاهِب والفُروع والدِّقَّة، ممَّا جعل الطُلَّاب ينفِرُون مِنها ويُندِّدُون بصُعُوبَة النّحو وتعقِيده تحت هذه الصُّعوبات والعُزُوف على تَعلُّم النّحو العربي؛ تعالَت الصَّيحات والآراء بتَيسِير هذا العِلم وبَسْطِ قواعِده وحلِّ تعقِيده وإشكالاتِه، من بين هذه الصُّعوبات النّشأة السَّريعة للنَّحو وتطوُّرُه في عصرِ سيبويه حيث أنَّ اللّغة كانت في تطورٍ مستمرٍ غير أنَّ النُّحاة كانوا قد جمعوا قواعِد النّحو وضوابِطه من مدونةٍ كانت ولا تزالُ في تطورٍ مستمرٍ ويتجلّى ذلك في طبيعةِ الأمثلة النَّحوية آنذاك إذْ كانت أمثلةً عن صمِيم تلك الفَترة المعرُوفة بالعُروبة، وهو ما عَكف عليه أغلُب النُّحاة ممَّن درسُوا كِتاب سيبويه، وكذا من بين الصُّعوبات التي أشَار إليها أهلُ العِلم أنَّ أبواب النّحو في تلك الفترة كانَت لا تزَال حيّز الجَمع والاستِقراء، فانعكس ذلك في ترتِيبها في الكُتب النَّحوية بتقديمِ المُتأخِّرِ وتأخِير الأبوابِ التي من حقِّها التّقدُم.

كانت الكُتب النَّحوية في العصرِ القَدِيم ذاتَ لُغةٍ سلِيقةٍ وأمثلةٍ متواترةٍ ممَّا أشكَل على المُتعلِّمين دِراستها سواءً في فهم اللّغة أو ارتِباط القاعِدة بالمِثال على سبِيل الدَّوام، هذه بعضُ الثغرات التي نبَّه إليها أهلُ العِلم في الدَّرس النَّحويّ القديم، ولمَّا كانت غاية العُلماء نشرُ العِلم وتذلِيلُه ليُصبِح سهلَ التَّعلم وسهل الاكتساب، فقد استجَاب العُلماء لدعوَات

[1]– ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط6، دار صادر، بيروت، 2006م، ج2، ص1147.

التَّيسِير والتّسهِيل، وانتقلت الغَاية والهدفُ من جمعِ النّحو وضبطِه إِلى وضعِ قواعِدٍ تُخرج المُتعلّم من اللَّحن في الكلام، وخاليةٍ من الفُروع والاختِلافات، ولعلَّ ذلك ما قال به الجاحِظ (255ه) وأوصى به: "أمَّا النّحو فلا تشغَل قلبَ الصَّبِي منه إلَّا بقدَرٍ ما يُؤدِيه إِلى السَّلامة من فاحِشٍ في اللَّحن، ومن مِقدار جهلِ العَوام في كِتاب كُتبه وشِعر إن أنشَدَهُ، وشيءٌ إن وصفَه، وما زاد على ذلك فهو مَشغَلة عمَّا هو أولى بِه ومُذهب عمَّا هو أردُّ عليه من رِواية المِثل والشَّاهد والخبر الصَّادق والتّعبِير البارع"[1] وتوالَت جُهود القُدماء في تيّسِير النّحو إثر مبادراتٍ فرديةٍ وأخرى جمَاعية، ومن المُؤلَّفات الأولى في ذلك ما قام به خلف الأحمر (180ه) في كِتابة مُقدِّمة في النَّحو، والمُختصر في النَّحو للكِسائي (189ه) إِلى غير ذلك من المُؤلَّفات التي لا يمكن حصرُها وعدُّها لأنَّها لم تصِل إلينا كُلَّها، وقد حَوَت هذه المُؤلفات جملةً من التَسهِيلات كانت شرحًا للكُتب القديمة واختِصارًا لها، حيث لم تتضمَّن عناوِين هذه المُؤلَّفات إشارةً صريحةً إِلى التَّيسِير والتَّسهيل وإنَّما كانت عامَّةً يصِل مُعظمها (المُختصر في النّحو، الإيضَاح، الإرشاد...).

استمرَّ التَّأليف في تيّسِير النّحو إِلى حوالِي القرن الثَّامن، لتظهرَ بعدها مُحاولات أُخرى لتيّسِير من نَوعٍ آخر وأبرزُها ما جاء به ابنُ مَضاء القُرطبي في كِتابه "الرَّدُّ على النُّحاة" الذي يُعتبَر من الكُتب الفارقة في الدَّعوة إِلى تيسير النّحو العربي بِما حوَاه من قضَايَا النَّحو، كلُّ هذا الاهتمام ومع تبعه من تصنيف في مجالِ النّحو العربي ومُحاولات تيْسِيره

[1]– أبو عثمان الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح: عبد السالم هارون، ط1، دار الجبل، (د.ب)، 1991م، ج2، ص38.

لا ينفِي جُهود التَّيسِير الصّرفي، ولكنَّها جُهود مُرتبطة بالنّحو غير مستقلَّة عنه، ومن بينها ما قام به علماء المغرب كجعفر القزاز القيرواني (412هـ) وابن عديس البلنسي (570هـ) وغيرهم، وقد أبرز هؤلاء العلماء جانبًا آخر من التَّيسِير وهو إضافة بعض المسائل في الجانب الصَّرفي.

وأمَّا عصر النَّهضة فقد شهِد عودة الحياة العِلمية والتَّأليفية في الشّرق العربي حيث اتَّسع المجال العلميُّ للنَّحو، ولم يصبح حِكرًا على عُلماء النّحو فقط بل شمِل عُلماء المَنطق والفلاسفة واللُّغويّين، وبظهور التّذمُّر وسط طُلّاب العلم بدعوى أنَّ النّحو أصبح مُبهمًا وغامِضًا لا يدرُسه إلاَّ المُتفوّقُون من طُلّاب العلم والمعلّمين؛ تحرَّكت جُهود المُحْدَثين نحو بسط قواعِد النّحو وتَيسِيره على اختِلاف مناهِجهم، فمِنهم من ربَط التَّيسِير بكتُب النّحو والجُهود القدِيمة في ذلك، ومِنهم من قال بدِراسة النّحو وتيّسير العُلوم المُتأخّرة حسبما تقتضِيه الحَاجة في ذلك من تداخُل العلوم فيما بينها، بين هذا وذاك وتحت الدَّافع الرّئيسي لهذا التَّيسِير نجِد دوافع أخرى كادّعاء العُلماء المُتأخّرين أن النّحو القديم ملِيءٌ بالنَّقائص والثَّغرات لما حلَّ به في طرقُ الجمع من تشدُّ في المادة النَّحوية وإسقاطِ جملةٍ من القواعد ولهجات القبائل، ومن توسُّعٍ وجمعٍ للمادة النَّحوية على المُستوى البعيد، كما أنَّ بعض المُحدثين لم يكُن له إطلاعٌ على الكُتب القديمة بفرُوعِها، أو لمْ يفهَم المقصُود ممّا ورَد في كتب النّحو القديم، وغير ذلك من دوافِع التَّيسِير التي يضيق المكان في التَّفصيل فيه، فلكلٍّ أسبابُه ودوافِعه وما يعتقده في النّحو العربي، فانقسمت جهود المُحدثين

في التَّيسِير بين جُهود جماعيةٍ ورسميةٍ وهي ما قامت به المجامع اللُّغوية والمدارس والوِزارات، وأخرى فردية وقد دَعا فيها عُلماء اللّغة وفلاسفة اللُّغة وغيرهم إِلى تيْسِير النَّحو، أمَّا علماء النّحو فانقسموا في ذلك إِلى طائفتَيْن؛ فدَعت الأولى إِلى التَّجديد وإِصلاح القديم ورأت الأخرى الاستعانة بمُختلف العلوم في دراسة النَّحو، ولعلَّ بِداية الحملات كانت بتيْسير كُتب المدارس التَّعليمية كما فعل علي باشا مبارك (1893م) ورفاعة الطهطاوي (1873م) حين ألَّفا كُتبًا مُيسّرةً لطُلابِ المدارس المُبتدئين وِفق جهود فردية، يقول شوقي ضيف في كتابِه "تجديد النّحو": "كان نَشرِي لكِتاب الرّدّ على النُّحاة لابن مضاء القرطبي سنة (1947م) باعثًا لي – منذ تحقيقه – على التّفكير في تجديد النّحو بعرضه عرضًا حديثًا على أسسٍ قويَّة تُصفّيه وتُرقّيه وتجعله دانِيَ القُطوف للناشِئة"[1]، كما سار في ركبِ مُؤلفات التّجديد وإِبراهيم مصطفى (1937م) والدكتور مهدي المخزومي (1964م) تمَّام حسان (2011م) وغيرهم من الجهود الفردية التي حملت طابعًا رسميًا وصريحًا في التّجديد والتّيسير، أمَّا الجُهود الجماعية في ذلك فكانت كثيرةً نخصُّ بالذِّكر منها ما شكَّلته وزارة المعارف المصرية بأمرٍ من بهيّ الدِّين بركات حيث تولَّى رِئاستها، فشكَّل لجنة للنّظر في تيّسِير قواعد النّحو والصّرف جَمعت الدُّكتور طه حسين، والأستاذ أحمد أمين وغيرهم، وأصدَرت لجنة وزارة المعارف المصرية (1938م) بيانًا تضمَّن جملة من الاقتراحات بُغية التَّيسِير في النّحو والصّرف دون

[1]– شوقي ضيف، تجديد النَّحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، 2013م، ص3.

المَساس بالأصول من قريبٍ أو بعيدٍ، والعمل على تيّسِير القواعد بحيث تصبح قريبةً من ذِهن المُتعلِّم، ولقي البيان احتضانا رسميًا، ولقي استحسانًا كبيرًا وصدى واسِعا في السَّاحة العلمّية، فذهبَ إليه العُلماء دراسةً وتعليقًا على مضامِينه، كما عُرض على مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ولقد سار الإمام محمَّد الخضر حُسين في ركبِ هذه الجُهود بدراسة تحلِيلية، وتعليقات مهمَّة على ما اقترحته اللّجنة في تيسر النّحو والصّرف في موسُوعته الأعمالُ الكاملة تحت عُنوان "حولَ تبسِيط قواعد النّحو والصّرف والرّدِّ عليها".

الفَصل الثّاني:

موقِف مُحمَّد الخَضر حُسَين من رُدودِ تيسِير النَّحو والصَّرف

1-موقِف الشَّيخ مُحمَّد الخضر حسين من دعوات تيْسِير النّحو والصَّرف:

إنَّ مِن بين الدَّعوات التِي رفعت شعار تَبسِيط قواعِد النّحو والصَّرف ما تَقدَّمت به وزارةُ المعارِف المِصرية بتكوِين لجنةٍ للنَّظر في ذلك، وأصدَرت اللّجنة بيانًا تضمَّن مجمُوعة من الاقِتراحَات للنَّظر في هذه القَضِّية، قام إثرها الشَّيخ مُحمَّد الخضر حُسين بالاطلاع على البَيان، وقدَّم مُلاحظاتِه عليه.

1-1- الموقف من إلغاء الإعرابَيْن التَّقديري والمحلّي: استهلَّت اللّجنة جُملةً الاقتِراحات بباب الإعراب فرأت "اللّجنة وُجُوب الاستِغناء على الإعراب التَّقدِيري، والإعراب المَحلّي"[1] حيث قالت بوُجُوب الاستغناءِ عنهُما وأوردت أمثلةً لذلك مثل: الفتى والقاضي وغلامي، وهذه الأمثلة جَمعَت الحالات التي يُقدَّرُ فيها الإعراب وهي التَّعذر والثِّقل واشتِغال المَحل بالحركَات المُناسبة، أمَّا الإعراب المحلّي فذكرت لذلك بعض الضَّمائر ومحلُّها الإعراب من الرّفع والنَّصب وخَتمت الاقتراح الأوَّل قائلةً "واللّجنة ترى أنْ يُستغنَى عن الإعراب التَّقدِيري وعن الإعراب المَحلّي في المُفردات وفي الجُمل، ويوفِّر على التِّلمِيذ والمُعلم والعِلم هذا العناء"[2].

يقول الإمام في مطلعِ مُقدِّمة ردّه على هذه الاقتِراحات "فشَأنُنا نقدُ هذه الاقتِراحات إجابةً لرغبَة وِزارة المعارِف، ما رأيناه فيها من وهنٍ، أو حِيدة عن الأصُول الثَّابتة بمكانِها"[3].

---

[1]- محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، د.ط، لجنة البيان العربي، د.ب، د.س، ص133.

[2]- محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص133.

[3]- محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، جمع: علي الرِّضى الحسيني، ط1، دار النّوادر، دمشق، 1431هـ- 2010، ج6، ص258.

إنَّ تقريرَ الإعراب التَّقدِيري والإعراب المَحلِّي كان وَلِيد تتبُّع واستِقراء كلامِ العَرب، "ذلك أنَّ كلَام العَرب دلَّهُم على أنَّ الكلِمة إذا وَقعَت مُسندًا إليها – مثلًا – كان حالُها في الإعراب الرَّفع"[1] إن المُسنَد إليه يأتِي مرفُوعًا في حالِ سَلامة آخره من موانِع ظهُور حركاتِ الإعراب سواءً في الجُملة الفِعلية أو الإسمِية، فإذا لم تَظهر علامةُ الرّفع لعلّة من العِلل سواءً التَّعذُّر أو الثِّقل أو غيرُهما؛ وَجب علينا العَودة إلى الأصل في تحدِيد علامته الإعرابية كذلك في الجُمل إذا كانت في محلِّ رفعٍ لخبَر أو نصبٍ لحال أو غيرها، فإنَّها في الاسم المُفرد تظهَر علامَة الإعراب أمَّا في الجُملة فتكون مُلاحظة وغير ظَاهرةٍ حسبَ حركة الاسم المُفرد لأنَّها في محلّه ودخلَ عليها نفسُ العامِل فيه، وهناك سببٌ آخرٌ لتقريرِ الإعرَابين المَحلّي والتّقدِيري وهو ما يأتي بعد التَّوابع من النّعت والحَال والعطفِ والتّوكيد، وتشتَرِك في علامتِها الإعرابية فإذا كان المَعطُوف أو المَعطُوف عليه مُضَافًا أو مَبنيًّا، فإنَّ علامتَه تكون علامة الاسم الصَّحيح، ففي هذا إقرارٌ لوُجوبِ الإعرابين التَّقدِيري والمَحلّي، "وإذا اقتَضى حال البَادئ ألَّا يتعرَّض في تعليمه للإعراب التَّقديري والإعراب المحلّي فإنَّ عُقدَة التَّوابِع لِما يظهر فيه الإعراب، لا تنحَلُّ إلَّا بمُراعاتِهما، فليس في الاستغناء عنهُما توفيرٌ لعنائِهما على العِلم كما تقُول اللّجنة"[2] فالإعراب وهو الإبانة والإفصاح كما قال ابن آجرّوم "الإعراب هو تَغيير أواخِر الكلِم لاختِلاف العوامِل الدَّاخِلة عليها لفظًا أو تقدِيرًا"[3] لا يمكن إغفال مُقتَضاه وهو التّغيِير في آخر الكلِمة سواءً كان ذلِك ظاهِرًا أو مُقدَّرًا ويكون

[1]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص258.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص259.

[3]– محمَّد مُحي الدِّين عبد الحميد، التُّحفة السَّنية بشرح المقدّمة الأجرومية، د ط، إدارة الشُّؤون الإسلامية، قطر، 1428هـ، ص19.

في الاسم المُفرد ظاهِرًا إمَّا بعلامتِه الأصلية أو الفرعِية أو بحذف آخره، أمَّا في الجُمل فيكون مُقدَّرًا على حسب الاسم أو الفِعل الدَّال علَيه، لأنَّه إذا أدرجنا مكانَها اسمًا أو فِعلًا كان إعرابُه على الأصل وهذا من بلاغَة الإعراب، وأنَّه مُتمِمٌ للمَعنى ومحقِّقٌ للمَطلُوب والمُراد، وهذا ما يُسمّى بالإعراب المَحلّي، أيْ أنَّ الجُملة في محلِّ الشّيءِ الدّالة أو العائِدة عليه حسب موقِعها وما يقتضِيه محلُّها الإعرابِي.

أمَّا الإعراب التَّقديري فيكون في آخر الكلمات التي لا تظهر فيها العَلامة الإعرابية بفِعل عاملٍ من عوامل يُخرجها عن أصلِ الإعراب، ويكون هذا إمَّا في الاسم المُعتل الآخر أو غيره، وهو ما يجمعه هذا المِثال المشهور والمتعارف عند النَّحويّين، جاء الفتى والقاضي وغلامي، وهو يجمع بالياء الأصلية، أمَّا اشتغال المَحل بإحدى الحركات المُناسبة ويكون ذلك في الأسماء التي اتَّصلت بها ياء المُتكلم.

إنَّ هذه التقسِيمات الثَّلاث قال بها جُمهور أهلِ العِلم من النَّحويّين على حدِّ الإجماع، ونَهج العُلماء والباحثين في نقدِ فِكرةٍ أو موضُوعٍ والخُروج به عن الأصل المُتعارف عليه لا يتحقّقُ إلَّا بتوفُر مجموعة من القواعد والضَّوابط التي تُخرج القول من أصلِه إلى أصلٍ آخر وقاعِدة غير الأولى، ولا يكفِي في ذلك بأنَّ نقول إنَّ هذا الرَّأي أو الفِكرة لا فائدة مِنها، وما هي إلاَّ مشقَّةٌ على طالِب العلم فالنَّقد والتَّيسِير لا يكُون بالمُيول الشَّخصِية ولا بمحضِ المصادفة، وإنَّما هو وليدُ جُملةٍ من البُحوث والتَّحرِيات حول مُختَلف الجوانِب.

إنَّ أصلَ الإعرابين التقديري والمَحلّي كان نتِيجة تتبع كلامِ العرب واستقرائه، وهؤلاء العرب هم أهلُ السَّلِيقة والفصاحَة في الكلام، وهُم من نزل بلُغتِهم القُرآن الكريم، ورُوِيَت بينَهُم الأحاديث

والأشعار المُتواتِرة الصَّحِيحة السَّند، فكيف لطالِب العِلم والعُلى أنْ يتنَازَل عن جُملةٍ من العِلم واردةٍ في الكِتاب والسُّنة ومُتعارَفٍ عليها عبر الأجيال والعُصور بحجَّة المشقَّة؟ فهذا يكفي كردٍّ لهذا المُقترح الذي يظهر أنَّه فتح لسقفٍ آخر من التَّعقيد وفرعٍ آخر من الاختِلافات التي لا تمدُّ العِلم بنفعٍ، قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ وَعَمِلُواْ ءَامَنُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ ﴾ [الرَّعد: 29] فكلِمة طُوبَى مُعتلَّة الآخِر أيْ آخِرُها ألفٌ مقصُورة، وهي من موانِع ظُهور الحَركة الإعرابية فكيف تُقدَّر علامته الإعرابية ومحلُّها من الإعراب؟ يُقول النُّحاة إنَّ العَطف من التَّوابع، أيْ أنَّ الإسناد العَطفي من المَعطُوف والمعطُوف عليه يشتَرِكان في العلامَة والصِّيغة، من هذا يَتَبيّن محلُّها وعلامة إعرابها من الاسم المعطوف بعدها، يقول عباس حسن: "ولا يُمكن إغفَال الإعراب المَحلِّي والتّقدِيري، ولا إهمال شَأنِهما وأثرِهما، إذْ يستَحِيل ضبطُ توابِعِهما – مثلًا – بغير معرفةِ الحركةِ المُقدَّرة أو المَحلِّية"[1].

اتَّخذ الإمام من الأصول الأولى في النَّحو العربِي وما ذهب إليه جُمهور أهلِ العِلم من النَّحويّين ومِنهم عبَّاس حسن دليلًا في ردِّه لاقتراح اللّجنة لهذا الاقتراح وبطريقة السُّؤال الاستفهامي الذي يقتضِي جوابًا علمِيًا مُدافِعًا عن صحَّة هذا الاقتراح أو الاضطرار إلى إلغائه.

1-2- الموقف من العلامة الإعرابية: تنقسِم العلامَة الإعرابية إلى قِسمَين؛ علاماتٌ أصلِية وأُخرى فرعِية، وقد "جُعلت بعض العلامات أصليةً، وبعضُها فرعيةً فتنُوب الحرُوف عن الحركات وتنوب الحركة على الحركة"[2] ذكرت اللّجنة أمثلةً عن نِيابة الحركات والحروف على بعضها

[1]- عباس حسن، النَّحو الوافي، ط3، دار المعارف، مصر، د ت، ج1، ص85.

[2]- محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص134.

حيث دعت إِلى الاستِغناء عن هذه النِّيابة، وأن ترجع في ذلك إِلى الأصل، ثم قسَّمت الاسم المُعرب إِلى سبعَة أقسامٍ، وهي: الاسم الصّحيح، والأسماء الخمسة، والممنُوع من التّنوين، وجمع المُؤنَّث السّالم، والاسم المَنقُوص، والمُثنَّى، وجمع المُذكر السَّالم، وجعلت لكلٍّ اسم من هذه الأسماء علامتُه الإعرابية دون نيابة، "ويُستغنَى بهذا عن الإعراب التَّقدِيري والقول بنِيابة علامةٍ عن أُخرى"[1] هذا ما أشارت إليه اللّجنة واقترحته كتَيْسِير للنَّحو العربي. وبعد اطِّلاع الإمام على اقتراح اللّجنة ودِراسته علَّق قائِلًا:" "يقول النُّحاة: الأصل في الإعراب أنْ يكُون بالحركات"[2] وهو المعرُوف والأصل في كلام العَرب أيْ الرّفع بالضَّمة والنَّصب بالفتحة والجرُّ بالكسرة، وكان تمييزُهم للحركة عن الحرف أنَّ الحركة أخفُّ من الحرف وأنَّها تدلُّ على المَقصُود في الكلمة من الإعراب ولا تدخُل في أصلِ الكلمة، وتدلُّ على معناها إذْ بسقُوطها يختلُّ المعنى "فألف المثنى وواو الجماعة فإنَّ لها دخلًا في الدّلالة على مفهوم الكلمة"[3]. إنَّ ما يخرج عن الأصل في الإعراب أشياءٌ قليلةٌ مثل الممنوع من الصّرف يُجَرُّ بالفتحة، وجمع المؤنَّث يُنصَب بالكسرة، كما أنّ العرب يرجعون بهذه الحالات في الإعراب إِلى أصلها المُتعارف عليه سواءً على الإطلاق في لغة أقوامٍ معينةٍ أو بشروطٍ، فمِثل الأسماء الخمسة إذا أضيفت إِلى ياء المُتكلم أو جُرّدت من الإضافة؛ يرجعونها إِلى الأصل وكذا الاسم الذي لا ينصِرف فهو في لُغة قومٍ يعربونه ويُصرفونه على أصلِه.

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص134.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص260.

[3]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص260.

وممّا وَقعت اللّجنة في التناقض فيه وهو الأسماء الخمسة، حيث تقول أنَّها مُعربة بالحركات غير أنَّها تَعتبر الحروفَ علاماتٍ أصلية، فما الذي دعَاها إِلى العُدول عن الأصل؟ واتَّبعت في ذلك قول المازني الذي رأى أنَّ الإعراب بالحركات هو الأصل؟ إنَّ العلامة هي السِّمة والصّفة المُميزة للشّيء عن غيره لذلك علامات الإعراب هي سمات ودلائل تظهر على آخر الكلمة فتُبيّن حالتها الإعرابية، وسواءً كانت هذه السّمات ظاهرةً أو مقدرةً، تنقسِم ألقاب الإعراب إِلى أربعةِ أقسامٍ وهي الرّفع والنّصب والخفض أي الجرّ والجزم، قال ابن مالك:

"والرَّفعُ والنَّصبُ اجعَلن إِعرَابًا لاسمٍ وفِعلٍ نَحو لَن أهَابَا

والاسمُ قَد خُصِّصِ بِالجرِّ كَمَا قد خُصِّصِ الفِعلُ بَأنِ يُنجِزَ مَا

فَارفَع بِضَمٍ، وانصُبَنَّ فَتحًا وَجُرَّ كَسْرًا كذِكرِ الله عَبدَه يُسّرُ"[1]

إنَّ هناك ألقابًا تختصُّ بالاسم، وأخرى بالفعل وألقابًا أخرى مشتركة، فالاسم يختصُّ بالجرّ والفعل يختصُّ بالجزم ويشتركان في الرّفع والنَّصب "فلِلأسماء من ذلك الرّفع والنَّصب والخفض ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك الرّفع والنَّصب والجزم ولا خفض فيها"[2] كما قسَّم النُّحاة العلامات إِلى أصليةٍ وفرعيةٍ حيث تنوب العلامات الأصلية فيما بينها أي الحركة عن الحركة وتنوب الحروف عن الحركات، وهذا في مواضع معينةٍ ومحدودةٍ جمعها النُّحاة وعدّدوها استنادًا إِلى كلام العرب والقرآن الكريم.

قسَّمت اللّجنة الاسم المُعرب إِلى سبعةِ أقسامٍ للاستغناء بذلك على القول بالنِّيابة

[1]– عبد الله ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، (ط20)، دار التراث، القاهرة، 1400هـ، ج1، ص41.

[2]– محمَّد محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، ص24.

أوّلا: الاسم المُفرد الصّحيح وهو تظهر فيه الحركات الثلاثة دون نيابة أو تقدير.

ثانيًا: الأسماء الخمسة حيث قالت اللّجنة إنَّها تظهر فيها الحركات الثَّلاث، ولكن بشرط مدّها والمُراد بمدِّها أي إشباع الحركات حتى تُصبح حروفًا أيْ أنَّ الفتحة إذا أُشبِعت صارت ألفًا والواوُ ضمةً والكسرةُ ياءً، غير أنَّ اللّجنة ذهبت مذهَب المازني في أنَّ الأسماء الخمسة تُعرب بالحركات الظَّاهرة وهو من الحالات الشَّاذة لما في ذلك في دعوى الإشباع كما ورد في لغة بعض العرب، غير أنَّ الأصل في الأسماء الخمسة أنَّها تُعرب بالحروف لما ذهب إليه جمهور أهل العِلم، ومنهم ابن مالك في ألفيته حيث قَال:

"وارفَعْ بِوَاوٍ وانصُب بالأَلِفِ واجرُر بِياءٍ مَا مِن الأسمَاءِ أَصِفُ"[1]

ثالثًا: الاسم الممنوع من الصّرف أو الممنوع من التَّنوين وتظهر فيه حركتان وهما الضّمُّ والفتح ويكون مجرورا بالفتحة نيابةً عن الكسرة ومرفوعًا ومنصوبًا بالضَّمة والفتحة على الأصل في الاسم الذي لا ينصرِف هو: "الذي أشبه الفعل في وجود علَّتين فرعِيّتين إحداهما ترجِع إلى اللَّفظ والأخرى ترجِع إلى المعنى أو وُجد فيه علّة واحدة تقوم مقام العِلّتين"[2] ذكر ابن مالك حالات الاسم الذي لا ينصرِف والضَّابطَ في ذلك:

"وَجُرَّ بِالفَتحَة مَا لَا يَنصَرِفُ مَا لَمْ يُضِف أَو يِكَ بَعَدَ أَل رَدَفَ"[3]

وَرد في لغةِ قومٍ أنّ الاسم الذي لا ينصرِف يرجِعُون به إلى الأصل وهي اللُّغات الشَّاذة حيث وَرد في القُرآن الكريم جملةٌ من الأسماء الممنوعة من الصّرف مجرورةٌ بالفتحة وأكثرها في الأسماء

[1]– عبد الله ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ص43.

[2]– محمَّد محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية، ص52.

[3]– عبد الله ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ص77.

الأعجَمية "يا بني إسرائيل..." فالمُتفق عليه بين أهلِ العلم في جمع قواعد النَّحو العربي أنَّ القَاعدة أو الحُكم النَّحوي إذا تناقض مع الحُكم والقاعدة في القُرآن الكريم فلا يُعمل بذلك.

رابعًا: جمع المُؤنث السّالم، تظهرُ فيه علامة الضَّمة في الرّفع والكسرة حين الجرّ، أمَّا في حال النّصب فتنُوب الكسرة عن الفتحة، أمَّا اللّجنة فقالت بغير ذلك أي أنَّ الكسرة علامة للنَّصب والجرّ وهو ما ذهب إليه جُمهور أهلِ العِلم كما قال ابن مالك:

"وَمَا بَتَا وَألَّف قد جُمِعَا بِكَسرٍ فِي الجَرِّ وفِي النَّصبِ مَعًا"[1]

كما وَرد في لُغةِ أقوامٍ قِلة أنَّ جمع المُؤنث يُعربُ على أصلِه أي الفَتحة الظَّاهِرةُ حال النَّصب وهو مذهبُ الكُوفيّين.

خامسًا: الفعل المُعتل الآخر، وقالت اللّجنة أنَّه تظهر فيه الفتحةُ مطلقًا، وقالت أنَّ ما آخره ياءٌ مقصورةٌ لِيّنة وهو الاسم المنقُوص وفي تعريفه أنَّه كلُّ اسم ينتهي بياءٍ أصليّة قبلها كسرَة على سبِيل الشّرط، وعلى قول اللّجنة فإن المنقُوص لا تقدَّر فيه الحركات ولا تكون بالنيابة، غير أنَّ الأصل فيه أنَّه في حال الرّفع والجرّ تُقدر فيه الضّمة والكسرة للتّخفيف على اللِّسان وتكون غير ظاهرةً للتعذُّر والثِّقل.

سادسًا: وهو المُثنّى كما قالت اللّجنة تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون حيث يكون المثنى مرفوعًا بالألف ومنصوبًا ومجرورًا بالياء، وهو مذهب الجُمهور أي أنَّه ضِمن الإعراب المحلي والنِّيابة.

[1]– عبد الله ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ص73.

سابعًا: جمع المذكر السّالم، حيث ذكرت أنَّه تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون فيُعرب في حال الرّفع بالواو وحين النّصب والجرّ يعرب بالياء، وهو المُتعارف والمُتّفق عليه، حيث تكون هذه الحروف نائبةً عن الحركات. إنَّ النُّحاة قد فصّلوا في هذه العلامات من حيث التّقسيم حيث أنَّ الحركة هي الأصل وهي أحقُّ من الحرف حيث لها دلالةٌ في الكلمة وليست من أصلِها وهذا لِحكمة وغاية عظيمة بل هي طارئةٌ وداخلةٌ على الكلام بفِعل عوامل لفظيةٍ ومعنويةٍ، وكان الأصل في تحديد هذه الأقسام إتباعًا لكلام العرب والوقوف عند آيات القُرآن لاستخراج الأحكام والشَّواهد النَّحوية وهو ما عكَف عليه أغلب النُّحاة حيث عدَّدوا هذه العلامات وقسَّموها، إن هذه العلامات قد أَلِفها واعتاد عليها طلاَّب العلم لما لها من فوائِد في النِّيابة عن بعضها فإلغاء تلك الأقسام يُلغي ويُسقط جانبًا كبيرًا في اللّغة وبلاغتها وإعجازها، وحتى آراء اللّجنة واقتراحاتها باتت مُتناقضة في بعضها، ومُستنِدة على أقوال ومذاهب يصحبُها من الشُّذوذ والإبهام ما يدعوا إِلى إلغائها. وقد ذكر الإمام هذا التَّناقض مُعلقًا عليه بقوله: "فما الذي دعاها إِلى العُدول عن أصول لا شُذوذ معها، إِلى أصول يَصحبُها شذوذ؟"[1] وهذا السُّؤال مُقتضاه الرَّدُّ على الاقتراح وبيان موضِع الزَّلل فيه والدَّعوة إِلى مُراعاة الأصول المُتَّفق عليها، والتَّخلِّي عن الأصول الشَّاذة بأسلوبٍ علميّ.

1-3- الموقف من ألقاب حركات الإعراب وحروفه: تختلف الألقاب بين حركات الإعراب وحركاتُ البِناء كمَا يقُول النَّحوِيُّون، فحركاتُ الإعراب هي الرّفع والنَّصبُ والجرّ والجزم، وحركات

[1]- محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص261.

البناء وهي الضّم والفَتح والكَسر والسُّكون. "ترى اللّجنة أن يكُون لكُلِّ حركة لقبٌ واحِدٌ في الإعراب وفي البناء، وأن يُكتَفَى بألقاب البِناء"[1].

ذهبت اللّجنة إِلى الالتزام بألقاب البِناء وهو ما ذهب إليه جمهورٌ قليلٌ من النَّحويّين على أنّ هذه التَّفرقة تُشْكل على المُتعلِّم وتدفعُه إِلى الدِّقة في الاصطلاحات، وإِذا عمِلنا بهذا القول وأخذنا به يُصبح إعرابنا (زيد) مرفوع و(بعد) مضموم، "أمّا اللّجنة فقد أحدثت لنفسِها اصطلاحًا جديدًا وهو استعمال الضّم والفتح والكسر ألقابًا للإعراب والبِناء، مع إلغاء ألقابِ الرّفع والنّصب والجّر"[2] ذكر النّحويون أنَّ هذه الألقاب علامة وأمارة على يُحدثه العامل في آخر الكلمة سواءً كانت العلامة أصليةً كالضّمة أو فرعيةً كالواو والألف فإنَّها تُسمى رفعًا. وعلى هذا لا يزال التّناقض يطرَح نفسه بين ما أوردته اللّجنة من اقتراحات حيث دعت إِلى الاكتفاء بألقاب البِناء فنقول مضموم ومفتوح ومكسُور، فإنّه إذا ذَكرنا ألقاب البِناء في إعراب الاسم المُفرد جاز ذلك أمَّا في الجمع والتّثنِية فلا يمكن ذلك،

واستنادًا على ما سبق من قول اللّجنة بأنَّ الألف والنُّون أصلان في الإعراب، "ولا ندري ماذا تقول اللّجنة في وجه ضمِّ التّابع المُعرب بالحركات إذا كان متبُوعه معربًا بالحروف نحو: جاء الزّيدُون كلُّهم"[3]. ففي هذه الحالة لا يُمكن إعراب الفاعل لا مضمُومًا ولا مرفُوعًا استنادًا على قرار اللّجنة، ففي ذلك إشكال وإبهام لا يُحَلُّ إلَّا بإسقاط الاقتراح، أمَّا قول النَّحويّين وخِلافُ ذلك، أنَّ التّوابع تشتَرِك في إعرابها في حال الرّفع والنّصب والجرّ سواءً كانت العلامة أصليةً أو فرعيةً.

---

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص135.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص262.

[3]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص262.

"فالرّفع على الوجه الأوّل لقبٌ يتناول النوعين: الضَّم، والواو وهو على الوجه الثّاني: حكم، والضم والواو يدلّان عليه"[1] هذا ما ذهَب إليه الإمام في نقدِ هذا الاقتراح حيث أظهَر تناقُضَه مع ما سبقه من اقتراحات، يقُول عباس حسن: "والمُعرب هو اللّفظ الذي يُدخِله الإعراب، والمبنِيُّ هو: اللَّفظ الذي يُدخله البناء"[2] فالإعراب هو تغيّرٌ يطرأُ على آخر الكلمة بفعلِ عاملٍ من العوامل اللّفظية أو المعنوية، أي أنَّ العلامة تتغيّر ولا تبقى ثابتةً عكس البِناء وهو ثبوت العلامة على آخر الكلمة ولا تتغير بتغيّر مكانِها أو العوامل الدّاخلة عليها، أمَّا النّحويون فكان إعرابهم منتظمًا على الصّيغة والكيفية المفهُومة دون إفراط في الدّقة كما تزعم اللّجنة، فلا داعي لاصطِلاحات أخرى في النّحو تُشْكل عليه أكثر ما تقُوم بتيّسِيره والله أعلم.

1-4- الموقف من أقسام الجملة العربية: "تتألَّف الجُملة من جُزأين أسَاسِين ومن تكمِلة تُذكر حين يحتاج إليها، وقد يُستغنَى عنها تبعًا لغرضِ المُتكلم ولمَا يُريد أن يُعرب عنه وعلى هذا التَّقسيم رتَّبت اللّجنة أبواب النَّحو"[3]. ذكرت اللّجنة أنَّ الجُملة تتكوّن من جُزأين ولم تذكر نوعَهما، ففي الجُملة الإسمية يكون الجزأين مبتدأٌ وخبرٌ وفي الفِعلية فعلٌ وفاعلٌ، وهُما الأصّلان والجملة، أمَّا المعروف عند النَّحويين والعلماء على وجهِ العموم اختلافهم في تقسِيم الجُملة والكلام من حيث الإفادة وغيرِها، وذكرت أنَّ مَا يأتي بعد هذين الجُزأين يُسمى تكمِلة يذكرها المُتكلم على حسب حاجتِه وما يريد أن يُبلغ عنه.

[1]- محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص263.

[2]- عباس حسن، النَّحو الوافي، ص75.

[3]- محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص136.

قسّمت اللّجنة أبواب النَّحو العربي على هذا السِّياق حيث أوردت في البَيان مجموعة من التَّعريفات والتّسميات لهذين الجزأين عند جملة من علماء النَّحو والبلاغة والمنطِق وغيرهم، عند سِيبويه وأهل البلاغة يُسمّون الجُزأين بالمُسند والمُسند إليه، وهو ما عليه أغلَب النُّحاة، أمَّا المناطقة فيُطلِقون عليهما اسم الموضُوع والمحمُول، وهناك تعريفاتٌ أخرى ذكرتها اللّجنة وفي الأساس والبِناء وكذا المُحدث والمُحدث عنه، "وقد عرضت اللّجنة هذه الأسماء ثم فضَّلت اصطلاح المناطقة وهو الموضُوع والمحمُول لأنَّه أوجز ولأنَّه لا يُكلفنا اصطلاحًا جديدًا"[1]. بعد دِراسة الإمام لهذا المُقترح والتَّعمُّق في البحث فيه استنادًا على نظرة النُّحاة إلى هذا الاصطلاح أي تسمِية المناطقة للموضوع والمحمُول؛ علَّق قائلًا: "نظَر النُّحاة إلى ما يسمِّيه المناطقة موضوعًا، فوجدوا محمُوله أمَّا اسمًا، أو جملةً إسميةً أو فعليةً، وإمّا فعلًا أو وصفًا متقدمًا عليه"[2].

إنّ نظرة المنَاطِقة إلى اللّغة العربية ليست كنَظرة النُّحاة من ذلك اختِلافهم فالتّسمية وإطلاق الحُكم على سبيل العُموم دون مُراعاة أحكام النَّحو في تغيُّرها وهو ما أشار إليه الإمام أنَّ الاختِلاف بينهما يُوجِب التَّفريق بينهُما واختِصاص كلٌّ بأحكامِه ومباحِثِه، كما أشار الإمام إلى أنَّ التزام تسميةٍ واحدةٍ للجزء الأوَّل في الجُملة عند النَّحويّين بالموضُوع وعُلماء البيان بالمُسند إليه "فلِأنّ أنواعَهُ لا تختلِف بالنّظر إلى الأحوال المبحُوث عَنها في ذينك العِلمَين اختلافًا يقتضِي تقسيمًا مثل التَّقسيم الواقِع في علم النَّحو"[3] إن تَسمِيَة الجُزأين بالموضُوع والمحمُول تسمِيةٌ طارئةٌ على طُلَّاب العِلم والتّلاميذ في النَّحو حيث عهِدوا منذ القديم ومنذ نشأة النّحو العربي تسمِية المُسند

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص136.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص263.

[3]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص263.

والمُسند إليه وهي واضِحة في التَّعبير عن المقصُود مفهومةً المُبتغى ومتداولةٌ في كتب النَّحو والقديمة ابتداءً من كِتاب سِيبويه الذي أورد في كِتابه باب المُسند والمُسند إليه، إِلى العُصور المتقدّمة، علَّق جمعٌ من أهلِ العلم على اقتراح اللّجنة هذه التَّسمية وردها كثيرٌ منهم، ذَهب مُجمع اللُّغة العربية بالقاهرة (1945م) في ردِّه على هذا الاقتراح حيث قال في جملة التَّعديلات "يُسمى رُكْنا الجُملة بالمُسند إليه والمُسند، كما اختار علماء البَيان"[1].

بيَّنت اللّجنة أحكام إعراب الجُزأين الأساسين في الجُملة وذلك بعد اعتماد اصطِلاح المناطقة عليهما بالموضُوع والمحمُول حيث قالت: "الموضُوع هو المُحدث عنه في الجُملة وهو مضمومٌ دائمًا إلَّا أنَّه يقع بعد إنّ أو إحدى أخواتِها"[2] وفسَّرت اللّجنة الموضُوع وهو الرُّكن الأوّل في الجملة ثم حدّدت حالته الإعرابية وهي لزوم الضّم مطلقًا ما لم يُسبَق بإحدى النَّواسخ من إنّ أو أخواتها أمَّا الجُزء الثّاني من الجملة وهو المحمُول أيْ الحدِيث حيث يأتِي هذا المحمُول على ثلاثَة حالاتٍ وهي: "ويكون اسمًا فيُضَمُّ إلاَّ إذا وقع كان أو إحدى أخواتُها فيُفَتَحُ ويكُونُ ظَرفًا فَيُفتَحُ، ويكُون فِعلًا أو مَع حرفٍ من حُروف الإضَافة أو جُملةٌ ويَكتَفِي في إعرابه بيان أنه محمُول"[3] ذهب جُمهُور أهلِ العِلم من النَّحويّين إِلى أنَّ الضَّمة هي الأصل في الرّفع وتنُوب عنها الألف والواو أمَّا اللّجنة فقالت بغير ذلك في الاقتراح السَّابق أيْ أنَّ الألف والواو هما الأصل في إعراب المُثنى والجمع.

---

[1]– ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديد النَّحو لدى مجمع اللغة العبرية في القاهرة حتى عام 1984م، (ط1) ، جدار الكتاب العالمي، عمان، 2007م.

[2]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص137.

[3]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص137.

وبعد اطِلاع الإمام على الاقتراحات وربطِ بعضها ببعض أورد أنَّ هذا الاقتراح لا يَتدخَّل مع سابِقه فعلَّق قائِلًا: "فكان على اللّجنة إذا حكَت على الموضُوع بالضَّمِ الدَّائِم أن تَستثنِي المُثنى والجمع، لأنَّهُما لا يظهَر في آخِرهما ضمٌّ، ولا شيءٌ ينُوب عن الضَّم"[1] فهذه ثغرةٌ لم تَنتبِه اللّجنة لها وهي إِشكالٌ على طالِب العِلم في معرفة حالات الموضُوع وأحكام إعرابه.

أمَّا المحمُول فقد بيَّنت أحكام إعرابه وحالاته الثَّلاث، يقول الإمام "كان على اللّجنة أن تُحافظ على اصطلاحها السَّابق"[2]. وهو ما سبق ذِكره في العلامات الأصلية والفرعية وسبق الردُّ عليه أي أنَّ هذا الاقتِراح يحتاج لِبعض التّبيِين، وهو أنَّ المحمُول يُضمُّ أو يكون في آخِرِه ألفٌ ونونٌ أو واوٌ ونونٌ في التَّثنِية والجمع، وهذا ما انتقده عليها الإمام، أمَّا الحُكم الثّاني للمحمُول وهو أن يُكتفى بالإشارة في إعرابِه إذا وقع جملةً أو فعلًا "بالقول أنَّه محمُول، وقول اللّجنة بهذا نتيجة إلغاء الإعراب المحلِّي وقد سبق بيانُ ذلك في الاقتراح الأوّل والتّعليق عليه، وهو إشكالية التّابع بعده والمعطُوف عليه، وأما في حال مُصاحبة المحمُول لحرفٍ من حُروف الإضافة فاكتفت اللّجنة بقول أنَّه محمُول في إعرابه، "أمَّا اكتفاؤها في إعراب المحمُول المُصاحِب لحرف الإضافة بِبيان أنَّه محمُول، فمبنيٌّ على ما ذهبت إليه اللّجنة من عدم تقديرِ المُتعَلِّق العام، وجعل الجار والمجرُور نفس المحمُول"[3] وسيأتِي التَّعليق على هذا القول في باقي الاقتراح ويكون ذلك بِبيان المذهَب الذي اعتمدته اللّجنة في ذلك، ولا بأس أن نُنبِه إلى أنَّ الجار والمجرور يُعربان خبرا في حالِ لم يُصرح بمُتعلِّقهما على قول النُّحاة، كان مذهبُ الإمام في ردِّه على هذا الاقتراح دعوةَ اللّجنة للمُحافظة

[1]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص264.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص264.

[3]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص264.

على الاصطلاحات السَّابقة في سِياق الاقتراحات المُتأخِّرة. وكما ذكرنا سابقًا بضرورة الإعراب المحلّي وفائِدته؛ فلا يُمكن الإشارة إلى الاسم أو الفِعل أنَّه محمُول فقط لأن عقدة التَّوابع لا تنحَل إلَّا بذِكر المحلّ الإعرابي.

لا تزال اقتراحات اللّجنة قائِمةً على جُزئيْ الجُملة واصطلاح الموضُوع والمحمُول حيث بيَّنت التّطابق بين الموضُوع والمحمُول في علامات اللَّاحقة بكلٍّ مِنهما. وهما موضِعان؛ الأول في النَّوع من حيث التَّذكِير والتَّأنِيث، "إذا كان الموضُوع مُؤنثًا كان في المحمُول علامة التأنيث"[1]. أمَّا الموضِع الثَّاني الذي يتطابَق فيه الموضُوع والمحمُول وهو العدّ، "وعلامة العدَد التي تُلاحق الفِعل هي في الجمع الواو للذّكور والنُّون للنِسوة، وفي المثنى الألف لهما، وفي المُفرد التاء الواحدة، وتأخذ اللّجنة في ذلك برأي الإمام المازني القائل: "إنَّها علامات لا ضمائر"[2] على مذهبِ المازني واصطلاح المناطقة قسَّمت اللّجنة أبواب النّحو، فالموضُوع يدخل فيه الفاعل ونائب الفاعل والمُبتدأ أو اسم كان وإنَّ، أمَّا المحمُول فيَجمع خبر المُبتدَأ وخبر إنَّ وكان وهي بهذا التّقسيم عل قولِها يسَّرت أبواب النَّحو العربي وخفَّفت على المُتعلِّمين والمُعلِّمين العُسر والإبهام في تعلم النَّحو.

عهِدنا في ردِّ الإمام ونقد هذه الاقتراحات التي تحمِل آراءً في تيسير النّحو، أن يبتدِأ بقول جمهور النُّحاة وبيان الأصل في المسألة المدروسة وِفق قواعد النّحو وأصولها عند القدامى، "يقول جمهور النّحاة: إنَّ الواو في نحو: الزَّيدُون قاموا، والنُّون في نحو: الهِندَات قُمن، والألف في نحو: الزَيْدَان قَامَا، هي ضمائِر، وهي المُسند إليها الفِعل"[3]. إنَّ التّمييز بين المُسند إليه والمُسند في

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص138.

[2]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص138.

[3]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص265.

الجمل أمرٌ ضروريٌ لتفرِقة الفعل عن فاعله ومن قام به وأُسند إليه وهو ما فصَّله النُّحاة وذهبوا إليه في باب الضّمير المُتَّصل، كما ذَكر الإمام أنَّ الضّمير هو من أُسند إليه الفِعل وهو الأصل عكس ما ذهبت إليه اللّجنة حيث ترى أنَّ الأفعال خاليةٌ من الضمائر وهذا يثبته ما ورد في الاقتراحات اللَّاحقة من أنَّ اللّجنة دعت إلى إلغاء الضّمير المُستتر وكذا ترى أنَّ الضّمائر هي علامات كما يقول المازني، غير أنَّها لا تتطابق مع مذهب المازني كليًا. كل هذه الاختلافات والأقوال يوضّحها الإمام بطريقة المِثال والسُّؤال كعادته، فذكر أمثلةً من القُرآن والشِّعر تُبين ما وقعت فيه اللَّجنة من الخطأ، قال تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ [البقرة:34]، وقول الشَّاعر:

" **جُفُوني ولَم أَجف الأخلَاءُ إنَّني لِغَيرِ جَمِيل مِن خَلِيلِي مُهمِلُ** "[1]

إنّ الموضُوع في كلمة "فاسجدوا" و"جفوني" عند جُمهور النُّحاة هو الضّمير المُتَّصِل وهو ما أُسنِد إليه الفِعل، أمَّا اللّجنة فترَى بغير ذلك وهذا القول لا يستَقيم ويردُّه اقتراح سابقٌ أنَّ الموضُوع يكُون مرفوعًا (مضمُومًا) وفي المثال الأوَّل كلمة "المَلائكة" مكسُورة، وفي المثال الثّاني "الأخلاء" مفتُوحة.

إنّ مذهب المازني خالفَ مذهب اللّجنة وقوْل الجمهور لأنَّه يقول: "المُسند إليه هو الضّمير المُستتِر، والواو والنون من قبيل العلامات المُشيرة إلى العدد"[2] فلو اتَّبعت اللّجنة مذهب المازني في مُجمل قوله لصحَّ الإعراب على ذلك.

1-5- الموقف من الظَّرف وحروف الإضافة: ينقسِم مُتعلق الظّرف وحروف الإضافة إلى قِسمين كما يقول النّحاة، فالأوّل مُتعلق عامٌ والثّاني مُتعلق خاص حيث ذكرت اللّجنة قول النُّحاة

[1]- محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص265.

[2]- محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص265.

في ذلك وأدرجت مثالاً لكلٍّ منهما، لكن اللّجنة خالفت قول النُّحاة في المُتعَلِّق العام، "وترى اللّجنة أنَّ المُتعَلِّق العام لا يُقدَّر، وأنَّ المحمُول في مِثال (زيدٌ عندَك أو فِي الدَّار) هو الظّرف"[1] إنَّ الجُملة الإسنَادِية في الجُملة الاسمية إذا كان المُبتَدَأ والخبر مُفردين لابُدَّ وأنَّ المحمُول يدلُّ على الموضُوع ويُبَيّنُه، ولا يُكون اسمًا جامِدًا لأنَّ الفائِدة من الكلَام لا تحصل إلاَّ إذا دلَّ المحمُول على عين الموضوع. ومذهبُ العرب في الكلام وطرِيقَتُهم في الخِطاب تنفِي هذا القول بأنَّ الجامِد يدلُّ على جامِدٍ، وإسقَاط هذا القَول لابُدّ له من دَليلٍ وليس بمحضِ الصُّدفة ذلك أنَّ العرب " قد لاحظُوا عند النُّطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصِحُّ حملُها على المُبتدأ، وحذفُوها على عادتِهم في حذفِ ما تسير القرائن إِلى مكانه"[2] ونلمِسُ في تقدِير هذا المَحذُوف ما تبَادَر إِلى ذِهن المُتلَقِي في سِياق الكَلام، فإذا قُلنَا (أَزَيدٌ عِندَكَ) جَاءَ على ذِهن السَّامع أنَّ زيدٌ كائنٌ أو مُستَقرٌّ، يقول النُّحاة: إنَّ حُروف الإضافة أو ما يُشبِهُهَا في الدِّلالة هي حُرُوف رَبطٍ ووصلٍ بين الاسم والفِعل، وأنَّ معنَاها مُرتبط بشرطٍ، ألا وهو التَّعلُق بالفِعل أو ما يُشبِهُه في العمل، استَنبَط النُّحاة من كلامِ العَرب في تَعلُّق حُروف الإضافة بالاسم أنَّه لابُد وأنَّ العَرب قدِيمًا كانُوا يُقدِّرُون الفِعل في العَقل ونَحوَه لتَحقُّقِ الدَّلالَة من حروف الإضافة وهذا التَّقدِير يكون كغَيره في الظَّرف أي موجُود ومُستَقر، هذا ما يقُول به النَّحوِيُّون في مسألَة التَّقدِير، وهو قولُ الأغلِبية من النُّحاة، أمَّا اللّجنة فاتبَعت في هذا قولَ بعض من النَّحويين في أنَّ الظَّرف والجَار والمجرُور هو الخَبر ونَفَتْ الحَاجَة إِلى تَقدِير المُتعَلِّق وهذا القَول هو بِناء على ظَاهِر الجُملة، احتجَّ أصحابُ هذا القولِ على ذلك بأنَّ الضّمير في

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص139.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص266.

المُتعَلِّق انتقل إلى الظَّرف والجَار والمجرُور فلا حاجَة لإعراب المُتعَلِّق فاتبعت اللّجنة مذهَب هؤُلاء وخالفَتهُم في الدَّلِيل، ذلك أنَّ اللّجنة تُلغِي الضّمير المُستَتِر بنَوعَيه فكيف يستَقِيم ذلك؟

يقول الإمام في ردِّه على هذا الاقتِراح "ووَرد في الشَّوَاهد العربِية الصّحيحة نحو (فإنَّ فُؤادِي عِندَك الدَّهر أجمع) وهذه الطَّائِفة من النَّحويّين يقُولُون: إنَّ أَجمَع توكِيد للضّمِير المُلاحظ في الظَّرف، وماذا تَرى اللّجنة في وجهِ ضَمّ أجمع ولم يسبِقُه على مُقتَضى رأيِهِم مُؤكدٌ مضمُوم؟"[1].

اختلف النَّحوِيُّون في مسألَة تقدِير المُتعَلِّق في الظَّرف وحُروف الإضافة إلى طائِفَتين أولُها من قال بإلغاء المُتعَلِّق ولا حاجَة لتقدِيره، ذلك أنَّ نحو (زَيدٌ في الدّارِ) كلَامٌ تامٌ مركبٌ تَكوَّن من كلمتين دالّتَين على معنى، وهو ما قال به ابنُ مضاء القرطبي في باب الاعتِراض على تقدِير مُتعلِّقات المَجرُورَات حيث يقول بزعم النّحوِيّين في التَّقدِير بعد أنْ ذَكر أمثِلةً لذلك ختَم قائِلًا "وهذا كُلُّه كلامٌ تامٌ لا يفتقر السَّامع له إلى زيادة (كَائِنٌ ولا مُستَقرٌ) وإذا بَطُل العَامِل والعَمَل فلا شُبهَة تَبقى لِمن هذا الإضمَار"[2] وقال ابن يعيش "واعلَم أنَّك لمَّا حَذفْت الخَبَر الذِي هو استقرَّ أو مستقرٌّ وأقمت الظَّرف مَقامَه – صار الظّرف هو الخبر، أمَّا الكُوفِيُّون فقالوا بأنَّ الظَّرف بعد الاسم المَرفُوع يكون منصُوبًا على الخِلاف لأنَّه ليس عين الاسِم كقولك "زيدٌ أَمامَك" و"زَيدٌ أخُوك" فزيدٌ هو الأخ.

أمَّا الطَّائِفة الثّانية فتَرَى بِتقدِير المُتعَلِّق وهو ما ذهب إليه ابن مالك في أَلفِيتِه:

" وَأَخبِروا بِظرفٍ أو بِحَرفِ جر ناوين معنى كائن أو استقر"[3]

---

[1]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص267.

[2]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص87.

[3]– ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك، ص209.

مِن مُرونة الجُملة العربية ما يسمحُ للخَبر بأن يتقدَّم على المُبتدأ، أو أنْ يأتِي شِبه جملةٍ أو ظرفًا، وهذه الحالة يجِب تقدِيرُ متعلّق لها، وقدَّرهُ النَّحوِيون وابن مالك بكلمة كائِنٍ أو استَقر أو مُستقِرّ، وفي بيانِ هذه المسألَة يقول ابن عقيل شارِحًا قول ابن مالك: "ههُنا أمرانِ الأول: أنَّ المُتعَلّق يكون واجبَ الحذفِ إذا كان عامًا، فأمَّا إذا كان خاصًّا ففيه تفصيلٌ، فإذا قامت قَرينةٌ تدلُّ عليه إذا حُذف جاز حذفُه وجاز ذِكره، وإن لم تكُن هناك قرينةٌ تُرشد إليه وجب ذِكره، هذا مذهب الجُمهور في هذا الموضُوع[1]" أمَّا الاختِلاف الثّاني فهل المُتعَلّق خاص بالظّرف والجارِ والمجرورِ أو هو مجمُوع لهما؟ فلكلٍّ قوله في ذلك وهو حُجَّته، ولعلَّ قول الجُمهور أنَّ المُتعَلّق هو الخبرُ نفسه والجارُ والمجرورُ والظَّرف قيَّد له، والاختِلاف في التَّقدير بين كائِن واستقَر ومُستقر؛ "واختَلف النَّحوِيون في هذا، فذهب الأخفشُ إلى أنَّه من قبيل الخبر المُفرد وأنَّ كلٌّ مِنهما مُتعلّقٌ بمحذوفٍ، وذلك المحذُوف اسم فاعل، التَّقدير "زيدُ كائِن عندك، أو مُستقَر عِندك، أو في الدَّار"، وقد نسب هذا لسيبويه"[2]، والجمعُ بين الأقوالِ بين جُمهور البصريّين وسِيبويه وابن مالِك بتقدِير كائِن للخبر المُفرد واستَقر ومُستقر لخَبر الجملة.

1-6- الموقف من الضَّمير: انتقلت اللّجنة في الاقتراحات من باب المُتعَلّقات لحروف الإضافة والظّرف إلى الضّمير حيث قالت بإلغائه بنَوْعيه "من أصُول اللّجنة أنْ تُلغي الضّمير المُستتر جوازًا أو وجوبًا؛ فمثل؛ (زيدٌ قام) الفعل هو المحمُول ولا ضمِير فيه، وليس بجملة كما يعدُّه النُّحاة وهو كمثل (قام زيد) ومثل (الرِّجال قاموا) الفعل محمُول اتَّصلت به علامة العددِ، ولا

[1]- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ص209.

[2]- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ص209.

يُعتبر جملةً"[1] استهلَّت اللّجنة اقتراحاتها بجملة "من أصُول اللّجنة" وهذه إشارة إلى أنَّ الحُكم أو القاعدة التي تأتي بعد هذا الكلام هي من اجتهاد اللّجنة ومذهَبها، حيث تقول: إنَّ من أصُولها إلغاء الضّمير بنوعَيه؛ المُستتر جوازًا ووُجوبًا، وذكرت لذلك أمثِلة من الجُملة الاسمية والفِعلية وكذا استعملت في الإشارة إلى جُزأيْ الجُملة بالاصطِلاح الجديد أيْ: الموضُوع والمحمُول وهذا الاصطِلاح سبق الرَّدُّ عليه، أمَّا في نحو الفِعل المُضارع (أقوم) و(نقوم) فتقول أنَّ الفِعل هو المحمُول والهمزة أو النُّون إشارة إلى الموضُوع وهي بذلك أغنَت عن ذِكره وتقديره، وفي حال الضّمير البارز والظَّاهر تقول اللّجنة: "الضَّمير المُتصل البارز – منه الدَّال على العدد، وقد اعتُبر إشارة لا ضميرًا واتُبع فيه مذهب المازني، وغير الدَّال على العدد مثل (قُمت) أو (قمتَ) أو (قُمتُم) الضّمير موضُوع والفعل قبله محمُول – وإذا ذُكر مع المُتَّصِل ضَمير مُنفصِلٌ، فهو تقوِيةٌ له مثل (قمت أنا) و (أنا قمت)"[2] بعد إلغاء اللّجنة للضَّمير المُستتر؛ ذكرت أنَّ المُتَّصِل إمَّا دالٌ على العدد وهو إشارة أو غير العدد فهو محمُول، وذكر الضّمير المُتَّصل مع المُنفَصِل هو تقويةٌ له.

يقول الإمام مُعلقًا على إلغاء اللّجنة الضّمير المُستتر: "ووجه ما يقوله النُّحاة: أنَّهُم وجدوا في بعض الجُمل أفعالًا لم يُذكر معها اسمٌ ظاهرٌ، ولا ضميرٌ بارزٌ يصلُح لأن يكونَ فاعِلًا (موضُوعًا) لها"[3]. إنَّ لكلِّ فعلٍ فاعل ويكون الفاعل إمَّا ظاهرًا أو مقدّرًا ففي قولنا (قرأ) يكون الفاعل ضميرًا مستترًا جوازًا ولا يظهر لأنَّ هُناك قرينةً تدلُّ عليه، فالقراءة كانت قبل إلغاء الجُملة، وهو ما قال

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص139.

[2]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص140.

[3]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص268.

به النُّحاة؛ "وإذا أرادُوا التّنبيه لهذا الضّمير الذي أُسند إليه الفِعل، دَلُّو عليه بلفظِ الضّمير المُنفصِل فقال:" ليس بمَعقُول أنْ تقول اللَّجنة: أنَّ لفظَ: كتب في المثال مُسندٌ إِلى زيدٍ المُتقدِّم"[1] وهذا رأي الإمام في ذلك، أمَّا النُّحاة في تقديرهم للضَّمير فقد كان بعد التّوقف والاستِقراء لشِعر العرب فلاحظوا أنَّ العرب في شِعرهم جاؤوا بمعطُوف لا يصحُّ عطفه إلاَّ على ضمِير مُلاحظٍ.

كانت غاية اللّجنة التَّيسِير بقولِها في الضّمير الغير الدَّال على العدد في نحو "أقوم" و"نقوم" أنَّ الألِف والنُّون هي الإشارة إِلى الموضُوع فلا داعِي لذِكره، وبهذا فإنَّ الموضُوع يُصبح مُبهم ولا نعرِف من هذا الموضُوع وما هو، وما هذا إلاَّ كقول النُّحاة أنَّ هذا الموضُوع هو ضميرٌ مَنْوِيٌّ في ذِهن القائِل نحو: أنت ونحن وغير ذلك وقول النُّحاة أيسرُ في ذلك إذْ أنَّ طالِب العِلم يسهُل عليه فهم وإعرابُ جملةٍ من فعل ضمِير مُشار إليه بحرفٍ أكثر من هَمزة ونُون تُشير إِلى موضُوع مُبهمٍ لم تُحدِّده اللّجنة.

ساق الإمام إِلى اللّجنة سُؤالين كانَا بمثابة الرّدّ على اقتراحِها وبيان اللُّبس فيه "ولا ندرِي ماذا يكون جوابُ اللّجنة لو طُلب منها بيان هذا الموضُوع الذي أشارت إليه الهمزة والنُّون.... ولم تُحدِّثنا اللّجنة عن الحرف الذي يشير إِلى الموضُوع في فعل الأمر نحو: (أكتب) وفي اسم الفعل نحو: صه، وأفٍ"[2] أقرَّت اللّجنة اتِباعها لقول المازني حتَّى وإن كانت قد خالفت في ذلك رأيَها تقول اللّجنة إنَّ ذِكر الضّمير المُتَّصل مع المُنفصِل هو تقويةٌ له، وهذا القول عامٌ، أيْ أنَّها لم تُبين منِ الذي يتقدَّم هل المُنفصِل أو المُتَّصِل، فإذا تقدَّم المُتَّصِل نحو (قُمت أنا) فهذا هو المُراد

[1]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص269.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص269.

بالتقويةِ أي التّوكيد الذي يُعتبر من التّوابع في النَّحو العربي، أمَّا في حال تقدُّم المُنفصِل على المُتَّصِل فيُعربُ المُنفصِل بالمُبتَدأ الذي أُخبر عنه بالجُملة الفِعليّة (قمت) وليس من التوابع، فمن حِكمة الإمام وعِلمه النَّقد مع الدّعوة إِلى الإصلاح وبيان موضِع الفَساد واللُّبس، "فإذا كانت اللّجنة تُريد أن تُخالف النُّحاة فيما قرّرُوه من وُجوب تأخير التّأكيد عن المُؤكد، فلتكُن عبارتُها أوضحَ ممّا كتبت، حتى يكون للنَّاقد رأيٌ في هذه المُخالفة"[1]. إنَّ موضُوع اللّجنة في هذا الاقتراح كان الضّمير وإلغاءه، وضِمن سياق الاقتراح ذكرت مِثالًا مُبهَمًا اختلَط على النُّقاد والدَّارِسين فيه هل هو اقتِراح آخر تحت عُنوان تأخِير التَّأكيد عن المُؤكَّد أو هو غير ذلك.

يقول عبّاس حسن في تعريفِ الضَّمير: "هو اسم جامدٌ يدلُّ على مُتكلمٍ أو مُخاطبٍ أو غائبٍ"[2] وينقِسم الضّمير إِلى عدَّة أقسامٍ؛ نحو المُتّصل والمُنفصِل، فالمُتّصل بالاسم يُعرب فاعلًا والمُتّصِل بالفِعل مفعُولًا به على سبيل العُمُوم، أمَّا المُنفَصِل فينقسِم بدورِهِ إِلى قِسمين بارزٌ ومُستَترٌ؛ فالبارِز كضَمائر المُتكلمِ والمُخاطِب وتُعرب بحسب موقِعها في الجُملة، أمَّا المُستَتر فيكون تقدِيره على نَوعين من حيث الوُجُوب وتُقدَّر فيه ضمائِر المُخاطِب (أنت) ومن حيث الجوازُ فنقدِّر فيه ضمائِر الغائِب (هو).

بعد فراغِ اللّجنة من ذِكر أحكام الموضُوع والمحمُول من الاسم والفِعل والضّمير بأنواعِه وبيان حاله وما وَرد في الاقتراح فيه، انتقلت اللّجنة إِلى ما يكمِل الجملة ويأتي بعد تمام الموضُوع والمحمُول وقالت بأنَّه تكمِلة "كلُّ ما يذكر في الجملة غير الموضُوع والمحمُول هو تكمِلة، وحكم

[1]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص269.

[2]– عباس حسن، النَّحو الوافي، ص217.

التّكمِلة أنَّها مفتُوحةٌ أبدًا إلَّا إذا كانت مُضافة إليها، أو مسبُوقة بحرفِ إضافة"[1] بيَّنت اللّجنة حُكم التَّكمِلة وقالت إنَّها مفتوحةٌ على الإطلاق واستَثنت من ذلك المُضاف إليه والمجرور بحرفِ الإضافة، وقسَّمت اللّجنة هذه التكمِلة إلى أقسامٍ لكُلّ قسمٍ بسببه وغَايتِه من البيان، "وتَجِيء التكمِلة لبيانِ الزَّمان أو المكان، ولِبيان العِلَّة، ولتأكِيد الفعل، أو بيان نوعِه، ولبيان المفعُول، أو لِبيان الحَالة أو النَّوع وبذلك جمعنا كثيرًا من الأبواب كالمفَاعيل والحال والتَّمييز تحت اسمٍ واحدٍ وهو التكمِلة دون أن نُضيع غرضًا"[2] جمعت اللّجنة عدَّة أبوابٍ من النَّحو تحت مُسمى واحدٍ وهو التّكمِلة، حيث قالت أنَّ التَّكمِلة تأتي لبيان الزَّمان والمَكان أي ما يُسمّيه النُّحاة بالمفعول فيه وهو ظرف الزَّمان والمكان، وتأتي لبيان العلَّة وهو المفعُول المُطلق، وبيان الفِعل أيْ المفعول به وكذا بيان الحال والنّوع أيْ التَّمييز، تقول اللّجنة بهذا الاقتراح أنَّها جمعت أبوابا كثيرة تحت مُسمًّى واحدٍ بغرض التَّيسِير على طالِب العِلم والنّاشئة، وكذا تبسيطُ قواعدِ النَّحو العربي، يقول الإمام بشأنِ هذا الاقتراح، "إذا كان النَّاشئ يُلقَّن أغراض التَّكملة، وكان إعراب التَّكمِلة يستدعي ذكر الغرضِ منها، فإنَّ اللّجنة لم تأتِ بشيءٍ سِوى أنَّها استبدلَت بالمُصطلحَات النَّحوية كِلمات ليست بأوجَز مِنها"[3] اختلفت طريقة الإمام في ردّه على الاقتراحات ذلك أنَّه لم يُذكر أيَّ قولٍ للنُّحاة من أنَّ المسألَة تخصُّ اصطِلاحًا جديدًا في النَّحو جاءت به اللّجنة للإمام بعدَّة أبوابٍ تحت مُسمى واحدٍ.

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص140.

[2]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص140.

[3]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج6، ص271.

إنَّ لكلِّ إعرابٍ الغاية والغرضُ منه وهو ما يُبيّنه اسم ذلك المُعرب وأما اصطلاح النُّحاة عليه نذكُر من ذلك الاسم الذي يأتي بعد الاسم المُعرب في نحو: "جاء محمدٌ مبتسِمًا" فكلمة مُبتسمًا هي الحال التي جاء عليها مُحمَّد، أمَّا اللّجنة فتقول أنَّها تكمِلةٌ لبيان الحال، وفي نحو "عندِي عِشرُون كِتابًا". فكتابًا يُسمّيه النُّحاة ويعربونه تمييزًا، وفي اصطِلاح اللّجنة هو تكمِلة لبيَان النَّوع يقول الإمام: "فالذي نرى أنَّ المُصطلحات النَّحوية تشعر بالأغراض مع الإيجاز؛ فلا داعِي إلى أنْ نستبدِل بها مُصطَلحات أُخرى"[1] لا تزال اقتراحاتُ اللّجنة تحمل اصطلاحات جديدة بدعوى أنَّها أيسر، فاللّجنة بجمعها تلك الأبواب تحت مسمًّى واحد أغلقت على المتعلم معرفة الغرض من هذه التكمِلة وحكمها ونوعها وفي هذه المعرفة غاية عِلميةٌ ونَحوِيةٌ عظيمةٌ تكسِب المُتعلِّم جانِبًا واسِعًا من العِلم، يُمكِنه من معرفة الغَرضِ في الكَلام وحين الخِطاب، واستِبدال مُصطلحاتٍ نحويةٍ موجزةٍ ودالةٍ على المعنى اصطَلحها النُّحاة بعد التَّحرِي والاستِقراء لمعانِيها، وقد ألِفَها طُلَّاب العِلم وأصبَحت معرُوفةً وظاهرةً في الوسط النَّحويّ مذ قدِيم الزَّمان، فتغيِيرُها يُشكِل على طالِب العِلم ويُبهم عليه التَّعلِيل إنْ سُأِل على الغَرضِ أَكثر ممّا يُبسِّط في النَّحو العربي.

2- الاقتِراحَات في الأسَالِيب والصَّرف:

ختَمت اللّجنة في اقتِراحَاتِها في تبسيط النَّحو العربي بذِكر أنواع الأساليب في اللُّغة العربية وأحكام إعرابها، ذكرت اللّجنة أسلُوب التَّعجب بصِيغَتِه نحو (ما أجمل زيدًا)، و(أجمل بزيد) وقالت بعنَاء المُعلِّمين والطُّلَّاب واختِلاف النَّحويين في إعرابها، "وقد رأت اللّجنة أنْ تُدرَّس هذه على أنَّها أسالِيب يُبَيَّن معنَاها واستعمالُها ويُقاس عليها، أمَّا إعرابها فسَهلٌ (مَا أحسَن) صيغة تعجُب والاسم

[1]- محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص271.

بعدها مُتعجَبٌ مِنه مفتوحٌ (أحسن) صِيغة تَعجُّب أيضًا، والاسم بعدهُما مكسورٌ مع حرفِ الإضَافة"[1].

اتَّخذت اللّجنة هذه الصّيغ على أنَّها أساليبُ، وذكرت أنَّ إعرابها يُكتفي فيه بذكر أنَّها صيغَة تعجُّبٍ، والاسم بعدَها أمَّا مفتُوح أو مكسُور على حَسب الصِّيغة، وقالت اللّجنة "ومثل هذا التّحذير والإغراء كما في (النّار) أو (إيّاك والنّار) أو (النّار النّار) هو أسلُوب، والاسم فيه مفتُوح، والاسمَان مفتُوحان أيضًا، وإنَّما تُوجّه العِناية في درسِ هذه الأسَالِيب إلى طُرق الاستِعمال، لا إلى تَحلِيل الصِّيغ وفَلسفة تَخرِيجها[2]" دعَت اللّجنة بهذا القولِ إلى الاكتفاء ببيان أنَّ الاسم مفتوحٌ وأنَّه من الأساليب دون تحلِيلٍ أو دِراسةٍ، تقول اللّجنة في عِلم الصَّرف أنَّ أغلَب مسائِله من صمِيم البَحث في فِقه اللُّغة ولا يحتَاجُها البَادئ والنَّاشِئ في طلب العِلم نحو الإبدال والإقلاب والإعلال ولا شكَّ أنَّ عِلم الصَّرف يختصُّ بموازين الكلام وتنقُّلها من هيئة لأُخرى حتَّى تصِل إلى الهَيئة التي تُنطَق عليها، "وقد رأت اللّجنة أنْ تُخفِّف عن التِلمِيذ عناءَ هذا كُلِّه، ويؤخِّر دَرسَه إلى مَحلِّه في مَعاهده المُتخَصِّصَة للُّغة وفقهِها وتَارِيخها"[3].

ذكرَت اللّجنة ما تراه في إعرَاب بعضِ العِبارات العربية فمِن ذلك صِيغُ التّعجُب، حيث رأَت بأنَّ دِراستها تكُون بشكلِ أساليب يكتَفي بِبيان معنَاها واستِعمَالِها ويُقاس عليها، يقول الإمام: "صِيغة التَّعجُب يكثرُ دورَانُها في كلام العرب، وتتعلّق بها أحكام خاصّة، ولِذلك عَقَدَ لها النُّحاة في كُتُبِهم بَابًا قائِمًا بنفسِه، وما ذكرته اللّجنة لا يكفي في إعراب هذه الصِّيغ، بل هو إهمَال

[1]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص141.

[2]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص141.

[3]– محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي، ص142.

لإعرابها، إذْ أقَلُّ ما يجِب في إعراب الجُملة أنْ يبيَّن الموضُوع والمحمُول"[1]، صرَّح الإمام بمكانة صِيغِ التَّعجُب عند النُّحاة، ومَدى الاهتِمام في التَّآليف فيها لِبَيان أحكامِها وقواعِدها، وذَكر أنَّ اقتِراح اللّجنة هو إهمال لإعراب هذه الصِّيغ، والدَّافِع في ذلك أنَّ إعرابها على صِيغة العُمُوم وظاهِر القول دون بيانٍ لجُزأَيْ الجُملة، أي: الموضُوع والمحمُول، وفي نقدِه لاقتراحها؛ دعَا اللّجنة إلى سُلوك طريقٍ آخر بدلًا من هذا، وهو أنْ تَختَار مَذهب جمعٍ من النُّحاة في إعراب وتَخرِيج هذه الصِّيغ العربِية، أمَّا قولُ اللّجنة أنَّ النُّحاة لم يصِلُوا في تخرِيج هذه الصِّيغ وإعرابها على الصَّحيح فمن واجِب وجهٍ من الإعراب في ذلك حملُ ردِّ الإمام على هذا الاقتراح سُؤالًا استفهامِيًا حيث يقول: "إذا قيل للتِّلميذ في دُرُوس النُّحو، إنّ النَّار في نحو (النّار النّار)، وأخَاك في نحو (أخَاك أخَاك) مفتُوح، يذهبُ ذِهنه –وإن لم يكُن نبيها– إلَّا أنَّ هذه الكلِمات تكمِلة من تكمِلات الجُملة، وتسُوق لِمعرِفَة رُكنَيْ الجُملة (الموضُوع) و(المحمُول)، فماذا يكون جوابُ المُعلِّم له؟ (أيقول له: هذه صِيغة لا محمول لها ولا موضَوع. أو يقُول له: لها موضُوعٌ ومحمُولٌ لا حاجَة لك إلى معرِفتها؟[2]" وفي هذا قرار لما وقعت اللّجنة في الخطأِ فيه وهو إسقاط بيانِ الموضُوع والمحمُول في صيَغ التّعجُب.

أمَّا أسلُوب الإغراء والتّحذير لابد من معنى الصيغة فيه وبِذكرها يكُون المُتعلم كسَب معرِفة بتقسيمها، ويسهُل على المُتعلِّم بيان حالِ تِلك الصِّيغ من الإعراب وأنَّ العرب قد حَذفت الموضُوع والمحمُول فيها وتركَت قرائِن نقوم مقامَها وتدلُّ عليها.

[1]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج 6، ص271.

[2]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ج 6، ص271.

يقُول الإمام: "ولا أظنُّ اللّجنة تُريد من مثل هذا الاختِصار البَالِغ في الإعراب صرفَ المُعرِبين عن حديثِ تقدِيرِ مُفردٍ أو جملةٍ في الكَلام، ولو في مثل هذه الصِّيغ التي لا يجِد التِّلمِيذ في معرفة الفِعل الفاعِل المُقدِرين فيه أدنَى صُعوبة"[1] وفي جانِب الصَّرف العَربي أشارت اللّجنة إِلى ضرُورة تأخِير تعلُّم مسائِل الصَّرف وما يراه عُلماء الصَّرف في أصُول الكلِمات ومُشتقَاتِها وتَحوُّلَها على الصِّفة المعهُودة، حيث أنَّ النَّاشِئَ يُعلِّم صِغار المَسائِل الصَّرفِية من تصرِيف الفِعل والتَثنِية والجمعِ وبيان مُشتقَّاتِه على وجهِ الاختِصار حتَّى يبلغ المُتعلِم من العلم ما يكفي فيدرُس بذلك عِلم الصَّرف بكلِّ جوانِبه ومُختلفَ أحكامِه. ولعلَّ توقُّف الإمام عند هذا الاقتِراح من اللّجنة فيه من القُبول لما قدمته اللّجنة من الدَعوى إِلى تعلُّم صِغار المَسائل ودون الخَوضِ في تفرُّعاتِها وأنَّ كلَّ عِلم له بدايته يَسِيرُ فيها المُتعَلِّم حتى يبلُغ أعلَى المَراتِب والدّرجَات وفي خِتام ردِّ الإمام على هذه المُدونة يقول هذا ما أردتُ تقدِيمه لوِزَارة المَعارف ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ.

[1]– محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، ص272.

الخَاتِمة

الخَاتِمة:

قدَّمت وِزارة المَعارِف المِصرية إلى النَّحو العربي عامةً وإلى مَجال التَّيسِير خاصةً؛ جُهدًا من الجُهود ورُؤيا في مسألةِ التَّيسِير والتَّبسِيط، حيث قدَّمت اللّجنة بيانًا للنَّظر في تَيسِير وتَبسِيط قواعِد النَّحو والصَّرف، تضمَّن بيانُ اللّجنة في مُقدّمته جملةً من النَّصائِح لطُلَّاب العِلم المُبتَدئِين، حيثُ حثَّتهم على الاهتِمام باللُّغة العربِية في المَرحلة الأولى دون غيرها من اللُّغات الأخرى. كما ذَكرت مَكانة هذه اللُّغة وعظمَتها وسُبل تعلمِها والإلمام بقواعِدها، وكذا عناصِر أُخرى حَملتها المُقدِّمة في طيَّاتِها نظرًا لطُولِها.

قسَّمت اللّجنة اقتِراحاتِها إلى قسمَين؛ القِسم الأول حَمَل اقتِراحَات النَّحو وكان الأكبَر بعشَرة اقتِراحات شمِلت بابَ الإعراب وأحكَامَ الجُملة والضَّمِير والتَّكمِلة وغيرها، حيث عرفَت هذه الاقتِراحات إلغاء أحكَامٍ وتفضِيل أحكامٍ على أُخرى وكَذا اصطِلاحاتٍ جديدةٍ (الموضُوع والمَحمُول) وفي الجَانِب الآخر دعَت اللّجنة إلى تأخِير تعلُّم الصَّرف والاكتِفاء بقواعِده الأصلِية دون تعمُق.

لمسنا من خلال هذه الدِّراسة الأسلُوب العِلمي للإمام مُحمد الخَضر حُسين بردِّه على هذه الاقتِراحات ونقدِها بدَليل جُمهُور أهلِ العِلم من النَّحوِيين، وبيانِ الخَطأ والدَّعوة إلى تصحِيحه، وتبَاينت هذه الاقتِراحات بين ما ألغَاه الإمام كُليًا وبين ما توقَّف عِنده بالسُّكوت، وبين ما وضَّح الخَلل فيه ودَعا إلى التَّوضِيح والبيان، ولمزيد البيان نسرد مُجمل النَّتائج التي توصَّلنا إليها من خِلال هذه الدِّراسة على النَّحو التَالي :

- غَلبة الاقتِراحَات في جانِب النَّحو بعشَرة اقتِراحات مُقابل اقتراحٍ واحدٍ في الصَّرف .
- التَّناقُض بين اقتَراحات اللّجنة كما بيَّنه الإمام.

- استِناد اللّجنة على لُغات أقوامٍ شاذةٍ وفي الغَالب على قولِ المَازني.

- محاولة استقدام اللَّجنة اصطِلاحات جديدةٌ في النَّحو العربي (المَوضُوع، المَحمُول، التّكمِلة).

- ردُّ الإمام على قَرارَات اللّجنة بَبيَان التَّناقُض بينها .

- ردُّ الإمام على الاقتِراحَات بالاستِناد على جُمهور النُّحاة.

- ردُّ الإمام على الاقتِراحَات بأُسلوب السُّؤال الاستِفهامِي.

- أَلغَى الإمَام جَانِبًا كَبِيرًا من أُسلُوب الاقتِراحَات.

قائمة

المصادر والمراجع

1- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة.

2- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط6، دار صادر، بيروت، 2006م، ج2، ص1147.

3- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: د. عبد الحميد هنداوي، (د.ط)، دار الكتاب العلمية، بيروت.

4- أبو عثمان الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح: عبد السالم هارون، ط1، دار الجبل، (د.ب)، 1991م، ج2.

5- شوقي ضيف، تجديد النَّحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، 2013م.

6- عباس حسن، النَّحو الوافي، ط3، دار المعارف، مصر، د ت، ج1.

7- عبد الرَّحمان محمَّد الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تع: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة.

8- عبد الله ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، (ط20)، دار التراث، القاهرة، 1400هـ، ج1.

9- محاضرة ألقاها سنة 1327هـ، في جمهور غفير من الأدباء وأساتذة اللغة العربية في (الجمعية الصادقية) كبرى الجمعيات الأدبية في تونس، عندما كان مدرسا بجامع الزيتونة

10- محمَّد أحمد برانق، النَّحو المنهجي.

11- محمَّد الخضر حسين، "بلاغة القرآن، جمع: علي الرِّضى الحسيني، ط1، دار النَّوادر، دمشق 1431هـ-2010م ج2.

12- محمَّد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة، جمع: علي الرِّضى الحسيني، ط1، دار النّوادر، دمشق، 1431هـ-2010، ج6.

13- محمَّد مُحي الدِّين عبد الحميد، التُّحفة السَّنية بشرح المقدّمة الأجرومية، د ط، إدارة الشُّؤون الإسلامية، قطر، 1428هـ.

14- ياسين أبو الهجاء، مظاهر التجديد النَّحو لدى مجمع اللغة العبرية في القاهرة حتى عام 1984م، (ط1)، جدار الكتاب العالمي، عمان، 2007م.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء وشكر وعرفان	
مقدمة	**5**
الفصل الأول: **ترجمة الإمام محمد الخضر حسين**	
1- ترجمة الإمام محمد الخضر حسين	**10**
2- تيسير النحو بين القديم والحديث	**16**
الفصل الثاني: **موقف الإمام محمد الخضر حسين من ردود تيسير النحو والصرف**	
1-موقف الإمام محمد الخضر حسين من ردود تيسير النحو والصرف	**24**
1-1- الموقف من إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي	**24**
1-2- الموقف من العلامة الإعرابية	**27**
1-3- الموقف من ألقاب حركات الإعراب وحروفه	**32**
1-4- الموقف من أقسام الجملة العربية	**34**
1-5- الموقف من الظرف وحروف الإضافة	**39**
1-6- الموقف من الضمير	**42**
2- الاقتراحات في الأساليب والصرف	**47**
الخاتمة	**52**
قائمة المصادر والمراجع	**55**
فهرس المحتويات	**58**